

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دلالة حروف العطف وأثرها في اختلاف الفقهاء

إعداد

محمد سامي صالح الطويل

إشراف

د. حسن سعد عوض خضر

أ. د. أحمد حسن حامد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2009

دلالة حروف العطف وأثرها في اختلاف الفقهاء

إعداد

محمد سامي صالح الطويل

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2009/3/12م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

.....


1. د. حسن خضر / مشرفاً ورئيساً

.....


2. أ. د. أحمد حامد / مشرفاً ثانياً

.....


3. أ. د. أمير عبد العزيز / ممتحناً خارجياً

.....


4. د. ناصر الدين الشاعر / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى الرحمة المهداة سيدي وقدوتي محمد بن عبد الله، الذي أخرج الله تعالى على يديه
الناس من ظلمات الجهل إلى نور الإسلام.

إلى الصحابة الكرام، الذين طافوا مشارق الأرض ومغاربها لينشروا دين الله، فما
وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إلى العلماء العاملين لهذا الدين، المخلصين لله رب العالمين.

إلى والدي الحبيبين - أمد الله في عمريهما- وأدام الصحة والعافية عليهما.

إلى شهداء فلسطين الذين قدموا أرواحهم رخيصة في سبيل الله تعالى. رحمهم الله.

إلى الأسرى الذين قضوا زهرات شبابهم خلف قضبان الظالمين، فك الله أسرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الباحث

الشكر والتقدير

□ ط د (و و و و و)¹

انطلاقاً من هذا التوجيه القرآني العظيم واعترافاً بالفضل لأهل الفضل، فإنني أقدم خالص شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور حسن خضر عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية لما تفضل به من إشراف على رسالتي، وما بذله من جهد مبارك، وما أفادني به من نصائح وتوجيهات وقراءة دقيقة لكل كلمة في هذا البحث كان لها الأثر الواضح في إخراج البحث على هذه الصورة.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد عميد كلية الآداب (سابقاً)، ورئيس مجمع اللغة العربية الفلسطيني، لما تفضل به من إشراف على هذه الرسالة، وأشكره كذلك على ملاحظاته اللغوية والنحوية.

وأقدم شكري واحترامي، للأساتذة أعضاء لجنة مناقشة الرسالة:

1. الأستاذ الدكتور: أمير عبد العزيز رصرص.

2. الدكتور: ناصر الدين الشاعر.

لما قدموه من ملحوظات وتوجيهات قيّمة، فبارك الله تعالى بجهودهم الخيرة.

وأقدم جزيل الشكر للسادة أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية لما قدموه من نصح وإرشاد خلال مسيرتي العلمية فبارك الله بجهودهم الطيبة، وكذلك الشكر للإخوة في مكتبة دار الحديث الشريف.

جزى الله تعالى الجميع خيراً الجزاء

الباحث

¹ سورة الزمر: 66.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دلالة حروف العطف وأثرها في اختلاف الفقهاء

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	الإقرار
ح	فهرس المحتويات
د	الملخص
1	المقدمة
7	الفصل الأول: مفهوم حروف العطف
8	المبحث الأول: الحرف في اللغة والاصطلاح
12	المبحث الثاني: العطف في اللغة والاصطلاح
15	الفصل الثاني: الحروف التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه في الحكم
16	المبحث الأول: واو العطف
17	المطلب الأول: دلالة حرف الواو على معانٍ سوى العطف
18	المطلب الثاني: دلالة واو العطف عند النحاة
21	المطلب الثالث: دلالة واو العطف عند الأصوليين وأدلتهم
32	المطلب الرابع: مسائل تطبيقية
37	المبحث الثاني: فاء العطف
38	المطلب الأول: دلالة فاء العطف عند النحاة والأصوليين
44	المطلب الثاني: الأدلة على أن الفاء للترتيب والتعقيب
47	المطلب الثالث: مسائل تطبيقية
49	المبحث الثالث: ثمَّ العاطفة
50	المطلب الأول: دلالة ثمَّ العاطفة عند النحاة والأصوليين
54	المطلب الثاني: الخلاف في أثر التراخي
55	المطلب الثالث: مسألة تطبيقية
60	المبحث الرابع: حتى
61	المطلب الأول: دلالة حتى عند النحاة والأصوليين
64	المطلب الثاني: شروط العطف بحتى

الصفحة	الموضوع
66	المطلب الثالث: أحكام عامة متعلقة بحتى العاطفة
68	الفصل الثالث: الحروف التي يختلف فيها حكم المعطوف عن حكم المعطوف عليه
69	المبحث الأول: أو العاطفة
70	المطلب الأول: دلالة أو العاطفة عند النحاة والأصوليين
77	المطلب الثاني: مسائل تطبيقية
82	المبحث الثاني: بل ولكن
82	المطلب الأول: دلالة بل عند النحاة والأصوليين
83	المطلب الثاني: دلالة لكن عند النحاة والأصوليين
84	المطلب الثالث: الفرق بين بل ولكن
84	المطلب الرابع: مسائل تطبيقية
86	الخاتمة
88	مسرد الآيات الكريمة
90	مسرد الأحاديث الشريفة
91	مسرد الأعلام
92	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

دلالة حروف العطف وأثرها في اختلاف الفقهاء

إعداد

محمد سامي الطويل

إشراف

الدكتور حسن خضر

والأستاذ الدكتور أحمد حامد

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فهذا البحث يتناول باباً من أبواب حروف المعاني وهو حروف العطف، وحروف المعاني غير حروف المباني، فالحرف إذا كان جزءاً من بنية الكلمة فهو حرف مبني، وإذا دل على معنى في غيره فهو حرف معني¹.

وقد تناولت في هذا البحث سبعة من حروف العطف، وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وبل ولكن.

وتركزت الدراسة على دلالة هذه الحروف عند النحاة والأصوليين، وبيان أسباب الخلاف في دلالة بعض الحروف وبيان الراجح في ذلك.

وبعد ذلك عرضت لبعض المسائل التطبيقية التي توضح أثر دلالة هذه الحروف في اختلاف الفقهاء.

وتوصلت في هذه الدراسة إلى أن الراجح في دلالة "الواو" هو مطلق الجمع وفي "الفاء" الترتيب والتعقيب، وفي "ثم" الترتيب مع التراخي، وفي "حتى" الغاية، وفي "أو" الدلالة على أحد الشئيين أو الأشياء، وفي "بل" الإضراب، وفي "لكن" للاستدراك.

¹ سيبويه: الكتاب (12/1)، الغلابيني: جامع الدروس العربية (ص557).

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فإن اختلاف الفقهاء في المسائل الفقهية مبني على أصول وقواعد منهجية اعتمدوا عليها في اختلافاتهم، ومن أسباب هذا الاختلاف، اختلافهم في القواعد الأصولية، وفي شروط قبول الحديث أو رده، وفي دلالة النصوص على المعاني، وفي المصادر التبعية، وفي أمور أخرى.

ومن الأسباب التي لها علاقة بهذا البحث، اختلافهم في حروف المعاني والتي من ضمنها حروف العطف، فاختلّفوا في معانيها وما الأصل التي وضعت له، وأدى هذا الاختلاف إلى اختلافهم في مسائل فقهية متعددة.

ومن الأمثلة على هذا الاختلاف، واو العطف، فقد اختلفوا في دلالاته على ثلاثة أقوال: مطلق الجمع، والترتيب، والمعية، وقد أدى الاختلاف في دلالة حرف الواو إلى اختلافهم في مسألة الترتيب في الوضوء، بالإضافة إلى الاختلاف في بعض مسائل الطلاق وغيرها من الأمور.

وهذا الاختلاف مبني على أدلة سواء من القرآن الكريم أو من الحديث الشريف أو من اللغة العربية نفسها، لما للغة العربية من علاقة بالفقه، فمن شروط الفقيه أو المفسر علمه بأساليب اللغة العربية وقواعدها.

وهذا البحث يتناول باباً من أبواب حروف المعاني وهو باب حروف العطف، ودلالة هذه الحروف وأثرها في اختلاف الفقهاء في بعض المسائل، وسأتحدث عن المعاني التي يفيدها كل حرف من هذه الحروف مع الأدلة على كل معنى بالإضافة إلى ذكر بعض المسائل التي كان الاختلاف فيها مبنيًا على الاختلاف في هذه المعاني، مع بيان الراجح في هذه المسائل،

أهمية البحث ومسوغاته

نظرا للعلاقة المباشرة بين حروف المعاني - والتي من ضمنها حروف العطف - وبين استنباط الأحكام من النصوص الشرعية فإنه لا بد من بيان معاني هذه الحروف وعلاقة كل حرف بالرأي الفقهي الذي توصل إليه الفقيه اعتماداً على معنى الحرف، للخروج بالأدلة التي اعتمد عليها أتباع المذاهب الفقهية ثم الوصول إلى المسائل الفقهية التي اختلف فيها بسبب الاختلاف في هذه الحروف .

وتكمن أهمية هذا البحث في الأمور التالية:

- بيان الأدلة التي استدل بها الفقهاء على مذاهبهم في المسألة.
- التفصيل في بعض المسائل الفقهية المختلف فيها والتي لها علاقة بحروف العطف، مع بيان الراجح في هذه المسائل.
- التركيز على أهمية اللغة العربية في الوقوف على حقائق الشريعة ما بين فقه وأصول.

صعوبات البحث

إن كان لا بد من ذكر الصعوبات التي واجهتني خلال كتابة هذا البحث فهي تتمثل فيما

يلي:

- تكرار بعض المواضيع في كتب النحو وكذا في كتب الأصول فكأنك تكتب - في بعض الأحيان - من مصدر واحد.
- عدم توثيق الأحاديث في أغلب كتب الأصول، وفي بعض الأحيان وجود بعض الأحاديث الضعيفة، مما أدى إلى مضاعفة الجهد في البحث عن الأحاديث في كتب السنن والمسانيد والتحقق من صحتها، وهذا يحتاج إلى جهد وتعب.

مشكلة البحث

تحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات ومن أهم هذه الأسئلة؟

- ما الراجح في دلالة كل حرف من حروف العطف؟
- ما علاقة حروف العطف بالاختلاف الفقهي؟

الدراسات السابقة

لم أجد بحثاً مستقلاً معاصراً يحمل نفس العنوان الذي اخترته " دلالة حروف العطف وأثرها في اختلاف الفقهاء"، والذي تقتصر الدراسة فيه على حروف العطف فقط مع الأدلة والمسائل التطبيقية التي لها علاقة بالبحث.

فإن الكتب التي تحدثت عن حروف المعاني والتي من ضمنها حروف العطف إنما تناولت الموضوع إما من الناحية الأصولية، أو من الناحية اللغوية، وليس من حيث أثرها في اختلاف الفقهاء.

ومن كتب أصول الفقه التي تحدثت عن موضوع حروف المعاني - على سبيل المثال لا الحصر - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي، فتناول حروف العطف ضمن حروف المعاني. ومن الكتب أيضاً كتاب البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، الذي تحدث عن بعض حروف العطف تحت باب أدوات المعاني.

ومن الكتب أيضاً: المحصول للرازي، ونفائس الأصول للقرافي، ونهاية السؤل للإسنوي، وحاشيتنا العطار والبناني، وأصول الشاشي، وكشف الأسرار للنسفي، وكثير من أمات كتب الأصول.

كما أن هناك بعض الكتب الحديثة مثل كتاب "أصول الفقه" للدكتور وهبة الزحيلي الذي تحدث عن حروف المعاني باختصار وبعض الكتب المعاصرة الأخرى.

ومن كتب اللغة كتاب حروف المعاني للزجاجي، والجنى الداني في حروف المعاني للمراذي، ومغني اللبيب لابن هشام، وارتشاف الضرب لأبي حيان.

أما بالنسبة لكتب اللغة الحديثة التي تحدثت عن الموضوع، فمنها: النحو الوافي لعباس حسن، ومعاني النحو للسامرائي، وجامع الدروس العربية للغلابيني.

فرضيات البحث

- اختلف الفقهاء في دلالة حروف العطف على معانيها.
- أدى الاختلاف في دلالة حروف العطف إلى الاختلاف في الفروع الفقهية.
- اعتمد الفقهاء على النصوص الشرعية في ترجيح أفعالهم.

منهج البحث

سأتبع في هذا البحث المنهج الوصفي الموضوعي، فسأعرض لآراء الأصوليين والنحاة في معاني كل حرف من حروف العطف مع الأدلة التي استدلوا بها ثم بيان الراجح في هذه المعاني بناءً على الدليل. ثم سأعرض لبعض المسائل التطبيقية المبنية على اختلافهم في حروف العطف وبيان الراجح في هذه المسائل.

أسلوب البحث

- القراءة الشاملة لعدد من كتب أصول الفقه وكتب اللغة التي تحدثت عن الموضوع ثم الوصول إلى تصور عام عن البحث.
- جمع المعلومات الخاصة بالبحث سواء من الناحية الأصولية أو من الناحية اللغوية مع التركيز على الناحية الأصولية للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة.
- الكتابة بلغة سليمة وواضحة بعيدة عن التعقيد والغموض ليسهل على القارئ الوصول إلى

الهدف المرجو من هذه الدراسة.

- التزام الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى قائلها والآراء إلى أصحابها.
- الاكتفاء بآراء المذاهب الأربعة عند الحديث عن المسائل التطبيقية.
- عزو الآيات على السور القرآنية.
- تخريج الأحاديث الشريفة وبيان الصحيح من الضعيف منها.

خطة البحث (الفصول)

قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة.

الفصل الأول: مفهوم حروف العطف.

المبحث الأول: الحرف في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: العطف في اللغة والاصطلاح.

الفصل الثاني: الحروف التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه في الحكم.

المبحث الأول: واو العطف.

المبحث الثاني: فاء العطف.

المبحث الثالث: ثمَّ العاطفة

المبحث الرابع: حتى

الفصل الثالث: الحروف التي يختلف فيها حكم المعطوف عن حكم المعطوف عليه

المبحث الأول: أو العاطفة.

المبحث الثاني : بل ولكن.

الخاتمة والتوصيات.

المصادر (الآيات، الأحاديث، الأعلام، الموضوعات، المراجع).

وفي الختام أسأل الله تعالى العلي القدير أن يكتب لنا الأجر والثواب، وأن يوفقنا لخدمة دينه، والدفاع عن سنة نبيه ρ . إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الفصل الأول

مفهوم حروف العطف

المبحث الأول: الحرف في اللغة والاصطلاح

المبحث الثاني: العطف في اللغة والاصطلاح

الحرف في الاصطلاح

الحرف في اصطلاح النحويين - كما عرفه سيبويه¹ - هو: "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"²، وهو من أقسام الكلم، قال ابن مالك في ألفيته³:

"كلامنا لفظ مفيد كاستقم.... واسم وفعل ثمَّ حرف الكلم"⁴

فالكلمة إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف، والحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماء وعلامات الأفعال، فمن علامات الأسماء دخول "أل" التعريف عليها وهو ما لا يجوز في الحرف، ومن علامات الأفعال إلحاق تاء الفاعل بها نحو: "لعبت" بالضم للمتكلم، وبالفتح للمخاطب، وبالكسر للمخاطبة، وهو ما لا يجوز في الحرف⁵.

وقد ذكر صاحب الجنى الداني⁶ حداً⁷ للحرف نقلاً عن بعض النحويين فقال: الحرف "كلمة تدل على معنى في غيرها فقط"، فقله: "كلمة": جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وقوله: "تدل على معنى في غيرها" فصل يخرج به الفعل وأكثر الأسماء، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره، وكذلك أكثر الأسماء.

¹ سيبويه هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، إمام النحاة وأول من بسط في علم النحو، قدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى "كتاب سيبويه" لم يصنع قبله ولا بعده مثله، وسيبويه بالفارسية تعني رائحة التفاح، الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين - بيروت، ط5 1980م، (81/5)، كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي - بيروت. (10/8).

² سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3 1403هـ - 1983م، (12/1).

³ هو محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم اللغة العربية، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها، ومن أشهر كتبه الألفية. الزركلي: الأعلام (232/6).

⁴ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث - القاهرة، ط20 1400هـ - 1980م، (13/1) وما بعدها.

⁵ المرجع السابق (15/1-24).

⁶ المرادي، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم المصري: الجنى الداني في حروف المعاني، دار الآفاق الجديدة - بيروت، 1983م. (ص1)

⁷ الحد هو: القول الدال على ماهية الشيء. ابن قدامة: روضة الناظر (10/1).

وقوله: "فقط"، فصل ثان، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر، وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط. فإن كل واحد منها بسبب تضمنه معنى الحرف يدل على معنى في غيره، مع دلالاته على المعنى الذي وضع له، ففي قولنا: "مَنْ يدرس ينجح" دلت "مَنْ" على معنى في نفسها وهو الدلالة على العاقل ودلت على معنى في غيرها، وهو ارتباط الجزاء (النجاح) بالشرط (الدراسة).

وخلاصة القول أن الحرف: "كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها - بعد وضعها في جملة - دلالة خالية من الزمن"¹.

فالحرف "حتى" لا يدل على معنى في نفسه - كما هو الحال في الاسم - وإنما يدل على معنى إذا كان في جملة، وهو أي: الحرف: لا يدل على زمن سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل كما هو الحال في الفعل الذي يدل وحده على الزمن الذي وقع فيه.

وينبغي التنبيه هنا إلى أن الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة يسميها النحاة "أدوات ربط". فالحرف هو الرابط، وهو يختلف اختلافاً كاملاً عن الحرف الهجائي الذي تبنى منه صيغة الكلمة².

فالحرف على ضربين: حرف مبني وحرف معنى:

فحرف المبني: ما كان من بُنية الكلمة. كحرف الزاي في زيد، فهو جزء من بُنية الكلمة.

وحرف المعنى: ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة، كحروف الجر

والعطف³. فحرف العطف "ثم" إذا انتظم في جملة دل على معنى وهو الترتيب دون التعقيب.

¹ حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف - مصر، ط5، (68/1)

² المرجع السابق، (66/1).

³ الغلابيني، الشيخ مصطفى: جامع الدروس العربية، تحقيق أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1 1428هـ،

2007م، ص557

وحروف المعاني التي تناولها الأصوليون هي: حروف العطف كالواو والفاء، وحروف الجر كالباء و"من" و"إلى". وألحقوا بحروف المعاني أيضاً أسماء الظرف كـ "قبل وبعد وعند"، وأدوات الشرط كـ "متى و كيف"¹.

وهذا البحث يتناول سبعةً من حروف العطف التي هي جزء من حروف المعاني، وهي (الواو والفاء وثم وحتى وأو وبل ولكن).

¹ الزحيلي، وهبة: أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان ط2 1418هـ - 1998م. (1/375-414).

المبحث الثاني العطف في اللغة والاصطلاح

العطف في اللغة

جاء في مختار الصحاح: "عَطَفَ: مال، وعَطَفَ الوِسَادَةَ: ثناها"¹.

وفي معجم مقاييس اللغة: "يقال: عطفت الشيء: إذا أملتة، والرجل يعطف الوسادة: يثنيها"²

والعطف يقال في الشيء إذا ثني أحد طرفيه إلى الآخر، كعطف الغصن والوسادة³.

مما سبق يتضح بأن معنى العطف في اللغة هو التَّثْنِيُّ والرَّدُّ.

العطف في اصطلاح اللغويين هو: تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد⁴.

ويلاحظ بأن هناك علاقةً بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي: فالمعطوف - وهو التابع - يُرَدُّ على المعطوف عليه.

ويقسم العطف قسمين: عطف البيان وعطف النسق، قال ابن مالك في ألفيته:

"العطف إما ذو بيان أو نسق..... والغرض الآن بيان ما سبق"⁵

¹ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، المكتبة العصرية-بيروت، ط3 1418 هـ، 1998م، مادة (عطف) ص 212.

² ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ 1979م. (351/4)

³ الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن. راجعه: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية - القاهرة ص 341

⁴ الجرجاني، علي بن محمد الشريف: التعريفات، مكتبة لبنان-بيروت، 1978م. ص 341.

⁵ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، (218/3).

فعطف البيان هو: تابع جامد، يشبه النعت في كونه يكشف عن المراد كما يكشف النعت كقول القائل: "أقسم بالله أبو حفصٍ عمر¹". فعَمَرَ: عطفُ بيان على "أبو حفص" ذكر لتوضيحه والكشف عن المراد به.

وهو يختلف عن البديل في: أن البديل يكون هو المقصود بالحكم دون المبدل منه، ففي قولنا: "جاءت القبيلةُ ربْعُها" فالمقصود في الجملة هو الربع لا القبيلة، وهذا بخلاف عطف البيان إذ المقصود فيه هو المتبوع، وهو في المثال السابق: "أبو حفص" وإنما جيء بعطف البيان توضيحاً للمتبوع وكشفاً عن المراد منه².

ومن أغراض عطف البيان³:

الأول: توضيح متبوعه: وهذا يكون في المعارف. كما في: "أقسم بالله أبو حفص عمر".

الثاني: تخصيص متبوعه: وهذا يكون في النكرات. نحو قوله تعالى: **چو ژ و وچ**⁴.

الثالث: المدح، نحو قوله تعالى: **(تُف ف فؤ)**⁵

الرابع: التأكيد، نحو قول الشاعر: **لقائل يا نصر نصرأ نصرأ**.

وأما **عطف النسق** فهو: "التابع المتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف. ويسمى: المعطوف بالحرف"⁶، وحروف العطف تسعة وهي: الواو. الفاء. ثم. حتى. أم. أو. لكن. لا. يل.⁷

¹ هذا من الرجز وتتمته: ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبْرٍ، البغدادي: خزنة الأدب، (164/2).

² الغلابيني: جامع الدروس العربية، ص 545-549.

³ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، (219-218/3)

⁴ سورة النور: 35

⁵ سورة المائدة: 97

⁶ الغلابيني: جامع الدروس العربية، (ص 550)، حسن: النحو الوافي، (ص 556). والعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي: شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبّي - القاهرة، (88/8).

⁷ ابن عقيل: شرح ابن عقيل (225/3).

وعطف النسق هو محل بحثنا، أي: العطف الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، حيث أننا نعالج دلالات هذه الأحرف.

وتنقسم حروف العطف من حيث اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم إلى قسمين رئيسيين:¹

الأول: الحروف التي تفيد مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم والإعراب معاً، وهي "الواو والفاء وثُمَّ وحتى".

ومثال الواو: "جاء زيد وعمرو"، ومثال الفاء: "جاء زيد وعمرو"، ومثال ثُمَّ: "جاء زيد ثمَّ عمرو"، ومثال حتى: "جاء الحُجَّاجُ حتى المشاة".

والثاني: الحروف التي تفيد مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب لا في الحكم، وهي "لا و بل و لكنَّ وأو".

وهذه الحروف يختلف بعضها عن بعض من حيث دلالة الحكم على المعطوف أو المعطوف عليه، فحرف العطف "لا" يجعل الحكم للأول فقط ومثال ذلك: "جاء زيدٌ لا عمرو".

وحرفا العطف "بل و لكن" تدلان على أن الحكم للثاني فقط، ومثال بل: "ما قام زيدٌ بل عمرو" ومثال لكن: "لا تضرب زيداَ لكنَّ عمراً".

وحرف العطف "أو" يجعل الحكم لأحدهما بعينه نحو: "خذ من مالي درهماً أو ديناراً".

¹ ابن عقيل: شرح ابن عقيل (225/3)، الغلابيني: جامع الدروس العربية (ص 550-551)، السيوطي، جلال الدين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية - بيروت، ط1 1420هـ 1999م، (115/2).

الفصل الثاني

الحروف التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه

في الحكم

المبحث الأول: واو العطف

المبحث الثاني: فاء العطف

المبحث الثالث: ثمَّ العاطفة

المبحث الرابع: حتى

المبحث الأول

واو العطف

المطلب الأول: دلالة حرف الواو على معانٍ سوى العطف.

المطلب الثاني: دلالة واو العطف عند النحاة.

المطلب الثالث: دلالة واو العطف عند الأصوليين.

المطلب الرابع: مسائل تطبيقية.

وهناك أنواع أخرى للواو لا علاقة لها بحروف المعاني كالواو الأصلية وواو الجمع وغيرها، وقد نظم بعضهم ذلك شعرا كما في الجني الداني:

الواو أقسامها تأتي ملخصة أصل، وعطف، والاستئناف، والقسم

والحال، والنصب، والإعراب، مضمرة ... علامة الجمع، والإشباع منتظم

وزائد، وبمعنى أو، ورب، ومع وواو الأبدال فيها العد يختتم¹

المطلب الثاني: دلالة واو العطف عند النحاة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الواو تدل على "إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً"² وهو ما عبر عنه بعض النحاة بمطلق الجمع³، فهي تعطف الشيء على مصاحبه نحو قوله تعالى: { أ ب ب ب ب ب ب ب }⁴، وعلى سابقه نحو قوله تعالى: { ق ق ق ج ج ج ج ج ج ج ج }⁵، وعلى لاحقه نحو قوله تعالى: { ب ب ب ب ب ب ب ب }⁶.

قال سيبويه في الكتاب: "يجوز أن تقول: "مررت بزيد وعمرو"، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة.

فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أحبته على أيها شئت؛ لأنها قد جمعت هذه الأشياء. وقد تقول: "مررت بزيد وعمرو"، على أنك مررت بهما

¹ المرادي: الجني الداني في حروف المعاني (ص28).

² المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق، القاهرة- ط1399هـ. (148/1)

³ ابن هشام: مغني اللبيب، (ص463).

⁴ سورة العنكبوت: 15

⁵ سورة الحديد: 26

⁶ سورة الشورى: 3

مرورين، وليس في ذلك " دليل " على المرور المبدوء به، كأنه يقول: ومررت أيضاً بعمرو.
فنفى هذا: "ما مررت بزيدٍ وما مررت بعمرو"¹.

فالمقصود بمطلق الجمع "الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان
أو سبق أحدهما"².

ومطلق الجمع هو مذهب البصريين فإذا قلت: "جاء زيدٌ وعمرو" دل ذلك على
اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون "عمرو" جاء بعد "زيد" أو جاء قبله، أو جاء
مصاحباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة³.

وينبغي التنبيه على أن هناك فرقاً بين مطلق الجمع والجمع المطلق: فالصواب أن يقال:
الواو لمطلق الجمع، لا للجمع المطلق، لأن المطلق هو الذي لم يقيد بشيء كقيد المعية أو التقديم
والتأخير أو غيرها من القيود، فتدخل فيه صورة واحدة: كقولنا مثلاً: "قام زيد وعمرو" فالقيام
لزيد وعمرو مطلق غير مقيد بالمعية أي: قيامهما معاً، وهو أيضاً غير مقيد بالتقديم والتأخير،
فلا جمع المطلق لا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا بالتقديم ولا بالتأخير لخروجها بالتقييد عن
الإطلاق.

وأما مطلق الجمع فمعناه: أي جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب، وسواء قيد
بالمعية أو التقديم والتأخير أو لم يقيد.

ونظير ذلك قولهم: مطلق الماء، والماء المطلق.⁴ فمطلق الماء ينقسم إلى الطهور،
والطاهر (غير الطهور)، والنجس. والماء المطلق لا ينقسم إلى هذه الأقسام، وإنما يصدق على
أحدها وهو الطهور، لأنه تجرد عن القيود⁵.

¹ سيبويه: الكتاب (438/1)

² السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الموامع شرح جمع الجوامع، عني بتصحيحه محمد بدر
الدين، دار المعرفة، بيروت- لبنان. ((129/1)).

³ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، (226/3).

⁴ الإسنوي: التمهيد (210/1)، الإسنوي: نهاية السؤل (185/2)، المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني. (ص26).

⁵ السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج (1/340-341).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الواو تدل على الترتيب، وممن قال بذلك قُطْرُب¹ والرَّبَعي² وثعلب³ وغيرهم⁴، واحتجوا بأن "الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً، والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه"⁵. والقول بالترتيب هو أيضاً مذهب الكوفيين⁶.

وبوجود من قال بالترتيب يتبين خطأ من قال بأن هناك إجماعاً على دلالة واو العطف على مطلق الجمع كما قال السيرافي⁷: "إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب"⁸، فوجود المخالف يدل على نقض الإجماع.

وقد فصل بعض النحاة في دلالة الواو على الترتيب أو على المعية، فذهب الرضي إلى أن الأصل فيها هو الترتيب وغيره يعتبر من المجاز، فقال: "لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز، وهي في أصل الوضع للترتيب....."⁹، وذهب ابن كيسان¹⁰ إلى أن الواو للمعية حقيقة واستعمالها في غيرها مجاز¹¹.

¹ هو: محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه، الزركلي: الأعلام، (95/7).

² علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح، أبو الحسن الربعي: عالم بالعربية، أصله من شيراز اشتهر وتوفي ببغداد، له تصانيف في النحو، منها كتاب "البدیع"، الزركلي: الأعلام (318/4)

³ أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان رواية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة، ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدّمته فرس فسقط في هوة، فتوفي على الاثر. الزركلي، الأعلام (267/1)

⁴ أبو حيان، الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1 1418 هـ - 1998 م. (1982/4)

⁵ السيوطي: همع الهوامع، (129/1)

⁶ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، (226/3).

⁷ هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب، أصله من سيراف (من بلاد فارس)، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها، وكان معتزلياً، متعقفاً، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالاجرة ويعيش منها. الزركلي: الأعلام (195/2-196).

⁸ ابن هشام: مغني اللبيب (ص 463).

⁹ السيوطي: همع الهوامع، (129/1).

¹⁰ هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحواً ولغة، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، من كتبه "تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها" الزركلي: الأعلام (308/5).

¹¹ السيوطي: همع الهوامع (129/1).

من الكلام السابق يتبين لنا أن الواو عند النحاة إما لمطلق الجمع أو للترتيب أو للمعينة، وسيأتي الحديث عن الأدلة والرد عليها في الفصل التالي عند الحديث عن دلالة واو العطف عند الأصوليين، لوجود بعض الأدلة المشتركة عند النحاة والأصوليين.

المطلب الثالث: دلالة واو العطف عند الأصوليين

تدل واو العطف عند الأصوليين على ثلاثة معانٍ: مطلق الجمع، والترتيب، والمعينة، ويعود سبب الاختلاف في دلالة الواو على واحد من هذه المعاني إلى سببين:

السبب الأول: اختلاف النحاة في دلالتها، فقد اعتمد الأصوليون في بعض أدلتهم على كلام النحاة.

السبب الثاني: طريقة الاستدلال، وتوجيه النصوص الشرعية التي لها علاقة بهذه المسألة.

وفي هذا المبحث سأقوم بعرض الأقوال الثلاثة ثم ذكر الأدلة ومناقشتها للوصول بعد ذلك إلى الرأي الراجح في المسألة.

القول الأول: تدل واو العطف على مطلق الجمع: وهذا رأي جمهور الفقهاء كما هو رأي جمهور النحاة، وقد صرح بدلالاتها على مطلق الجمع الحنفية والحنابلة وابن حزم وغيرهم.

جاء في كشف الأسرار: "الواو وهي عندنا لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وعلى هذا عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى"¹.

فقوله: "عندنا" أي: عند الحنفية، وقوله لمطلق العطف، أي تدل على مطلق الجمع فلا تدل على الترتيب ولا على المقارنة.

¹ البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ضبط وتعليق وتخريج: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت ط3، 1417هـ - 1997م، (202/2-203).

وفي أصول الفقه لشمس الدين الحنبلي: "الواو لمطلق الجمع، أي للقدر المشترك بين الترتيب والمعية"¹ ثم قال بعد أن ذكر الآراء الأخرى: "ولنا الإجماع السابق"² يقصد بذلك أن الواو عندهم أي: الحنابلة لمطلق الجمع.

وقال ابن حزم الظاهري في الإحكام: "واو العطف لا اشتراك الثاني مع الأول إما في حكمه، وإما في الخبر عنه على حسب رتبة الكلام...."³ فالواو عنده تدل على مطلق الجمع، لأن الاشتراك لا يقتضي بالضرورة الترتيب أو المعية، ففي قولنا: "قام زيد وعمرو" قد يكون القيام مرتبا وقد يكون غير مرتب، وقد يكون قيامهما معا أو كل على حدة.

القول الثاني: تدل واو العطف على الترتيب، ونقل هذا القول عن الإمام الشافعي وبعض أصحابه⁴، كما نسب هذا القول إلى الإمام أبي حنيفة⁵.

جاء في البرهان: "خاض الفقهاء في الواو العاطفة، وأنها هل تقتضي ترتيبا أو جمعا فاشتهر من مذهب الشافعي رحمه الله المصير إلى أنها للترتيب"⁶.

ونسبة القول بالترتيب إلى الإمام الشافعي فيها نظر، فقد أنكر ذلك ابن الأنباري⁷ فقال: "ولا يصح عن الشافعي ذلك وأنها أخذ من قوله في الموضوع...."⁸، وفي كتاب قواطع الأدلة:

¹ ابن مفلح، شمس الدين محمد المقدسي الحنبلي: أصول الفقه، حققه وعلق عليه: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، ط1، 1420هـ - 1999م (130/1).

² المرجع السابق (134/1)

³ ابن حزم، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري: الإحكام في أصول الأحكام، حققه وراجع لجنة من العلماء، دار الحديث - الأزهر، ط1 1404هـ - 1984م. (51/1)

⁴ البصري، محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين: المعتمد في أصول الفقه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 1403هـ - 1983م. (34/2)

⁵ ابن أمير الحاج، الحلبي: التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، ضبطه وصححه: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1419هـ - 1999م. (51/2)، التقطازاني، سعد الدين مسعود بن عمر: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ضبطه وخرج أحاديثه، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 1416هـ - 1996م. (181/1)

⁶ الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الملقب بإمام الحرمين، البرهان في أصول الفقه، علق عليه وخرج أحاديثه: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت (50/1)

⁷ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: (271 - 328 هـ) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، ولد في الأنبار (على الفرات) وتوفي ببغداد. الزركلي: الأعلام (334/6)

⁸ ابن اللحام، أبو الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلبي الحنبلي: القواعد والفوائد الأصولية، حققه: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية - بيروت، ط1 1418هـ - 1998م. (ص 181)

ونسبة ذلك للشافعي - رحمه الله - على الإطلاق لا تصح وإنما نهاية ما نقل عنه أنه قال في الوضوء حين ذكر الآية ثم قال: ومن خالف ذلك من الترتيب الذي ذكره الله تعالى لم يجز وضوؤه¹.

وقد أزال الإشكال عن هذا التضارب في نسبة القول بالترتيب إلى الإمام الشافعي الإمام الزركشي في البحر المحيط، إذ فرق بين الاستعمال الشرعي للواو وبين إفادتها لغةً فقال: "والذي يظهر من نص الشافعي أن الواو عنده لا تفيد الترتيب لغةً وتفيد في الاستعمال الشرعي فإنه أوجب الترتيب في الوضوء لظاهر الآية، ولم يقتصر عليها بل تمسك بما صح من حديث جابر قال: "سمعت النبي ﷺ حين خرج من المسجد وهو يريد الصفا يقول: "تبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا"² وعلى هذا فإذا ترددنا فيه وجب حملها على المحمل الشرعي فإنه مقدم على اللغوي، وبهذا يجتمع كلامه، ويرتفع الخلاف ويزول الاستشكال"³.

القول الثالث: تدل واو العطف على المعية، نحو: "سرت والنيل"، ونسب هذا الرأي لأبي يوسف⁴ ومحمد⁵، ونقل أيضا عن الإمام مالك⁶ رحمه الله، كما نسب أيضا إلى بعض الحنفية⁷.

¹ السمعاني: قواطع الأدلة (38/1).

² الحديث رواه أبو داود مطولا وهو هنا مختصر، أبو داود (183/2-184) ح (1905) باب صفة حج النبي ﷺ .

³ الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1421هـ 2000م (6/2).

⁴ هو: يعقوب بن ابراهيم الانصاري (113-182 هـ)، القاضي أبو يوسف، الامام العلامة فقيه العراقيين، الكوفي، صاحب ابي حنيفة رضى الله عنهما. وهو أول من دعي "قاضي القضاة" ويقال له: قاضي قضاة الدنيا، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه، على مذهب أبي حنيفة. مات في خلافته ببغداد وهو على القضاء. الذهبي: تذكرة الحفاظ (292/1)، الزركلي: الأعلام (193/8).

⁵ هز: محمد بن الحسن بن فرقد، الشيباني، (131-189هـ). من موالى بني شيبان، أبو عبد الله، إمام بالفقه والاصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. الأعلام: الزركلي (80/6).

⁶ ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير (51/2)، التفتازاني: شرح التلويح (181/1)

⁷ الزركشي: البحر المحيط (8/2)

يدل على إنكارهم للبعث بقولهم وما نحن بمبعوثين، فقصدهم إذاً هو الحياة الدنيا وقد تأخرت في الآية على الموت فدل ذلك على أن الواو ليست للترتيب¹.

3. أن الواو تستعمل حيث يمتنع الترتيب حقيقةً، فإنك تقول: "تقاتل زيد وعمرو" والتفاعل يقتضي صدور الفعل من الجانبين معاً، وذلك ينافي الترتيب، فلا يصح أن نقول: "تقاتل زيد ثم عمرو أو تقاتل زيد فعمرو"².

4. لو كانت الواو للترتيب لوجب أن القائل إذا قال: "رأيت زيدا وعمرا" ثم علم أنه رآهما معاً أن يكون كاذبا وبالإجماع ليس كذلك³.

5. لو اقتضت الواو الترتيب لكان قول القائل: "رأيت زيدا وعمراً بعده" تكريراً، وقوله: "رأيت زيدا وعمراً قبله" تناقضاً، ولما لم يكن الأمر كذلك صح القول بأنها ليست للترتيب⁴.

6. ما روي عن النبي p أنه قيل له حين أراد السعي بين الصفا والمروة بأيهما نبداً فقال: "ابدأوا بما بدأ الله به"⁵.

ووجه الاستدلال أن الواو لو كانت للترتيب لما اشتبه ذلك على أهل اللسان، ولما احتجج في بيان وجوب الابتداء من الصفا إلى الاستدلال بأنه مذكور أولاً، فوجب أن تقع به البداءة⁶.

¹ القرافي: فرائس الأصول (3/1052)، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (12/124)،

² السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج (1/339)، إسماعيل: تهذيب شرح الإسنوي (ص264).

³ الرازي: المحصول (1/366).

⁴ الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام (1/88)، الرازي: المعالم في أصول الفقه (ص38).

⁵ سؤال الصحابة للنبي p سواء بعبارة "بم نبداً" أو "بأيهما نبداً" وردت في كتب الأصول، ولم أجد لها في أي من كتب الحديث، فرواية مسلم: "أبدأ بما بدأ الله به"، مسلم: الصحيح، باب حجة النبي p (2/888) ح (1218)، ورواية أبي داود وابن ماجه والترمذي: "نبداً بما بدأ الله به" أبو داود: السنن، (2/184) ح (1905)، ابن ماجه: السنن، (2/1023) ح (3074)، الترمذي: السنن، (3/216) ح (862)، وفي سنن الدارقطني: "ابدؤوا بما بدأ الله تعالى به" الدارقطني: السنن، (2/254) ح (89).

وقد أشار إلى هذا أيضاً الشيخ عبد الرزاق عفيفي في تعليقه على كتاب الأحكام للأمدي، (1/91).

⁶ الرازي: المحصول (1/366).

ولا يقال: لو كان لمطلق الجمع لما سئل عنه، لأن السؤال مع وجود المقتضى قبيح، بخلاف السؤال عما يتعرض له اللفظ لا نفيًا ولا إثباتًا¹.

7. قال أهل اللغة: واو العطف في الأسماء المختلفة، كواو الجمع وياء التنثية في الأسماء المتماثلة، فإنهم لما لم يتمكنوا من جمع الأسماء المختلفة بواو الجمع استعملوا فيها واو العطف، ولما كان قولهم: "جاء الزيدان، واجتمع الزيدون"، يفيد الاشتراك في الحكم، ولا يفيد الترتيب فيه، فالزيدان اشتركا في المجيء دون بيان أيهما كان مجيئه أولاً، وكذا القول في واو العطف وواو الجمع، فإنهما يدلان على الاشتراك في الحكم دون إفادة الترتيب².

8. إن مطلق الجمع معقول فلا بد له من حرف يفيد، وليس ثم من الحروف ما يفيد سوى الواو بالإجماع فتعين أن يكون هو الواو³.

9. لو أفادت الترتيب لدخلت في جواب الشرط كالفاء، ولا يحسن أن يقال: "إن دخل زيد الدار وأعطه درهماً" كما يحسن أن يقال: "فأعطه درهماً"⁴.

وقد ردّ المخالفون بردود تعود أغلبها إلى أن القول بمطلق الجمع هو من باب التجوز فالأدلة التي سيقت حيث يمتنع فيها الترتيب - كما في الآيات السابقة، وما جاء على صيغة المفاعلة- إنما تدل على مطلق الجمع من باب التجوز لا أنها لمطلق الجمع، فالقول بالترتيب هو الأصل فإذا امتنع الترتيب جاز لنا أن نقول بأنها لغير الترتيب استثناءً.

أما آية الصفا والمرورة: فهي أيضاً دليل استند إليه القائلون بالترتيب وسيأتي تفصيله عند الحديث عن أدلة القائلين بالترتيب.

¹ الأرموي: الفائق في أصول الفقه (107/1).

² الرازي: المحصول (366/1).

³ الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام (89/1).

⁴ الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام (89/1).

الثاني: أن النبي ρ نص على الترتيب عند اشتباهها عليه أنها للجمع أو للترتيب فثبت بتتبعه ρ أنها للترتيب.

الثالث: لو كانت لمطلق الجمع لما احتاجوا إلى السؤال لأنهم كانوا أهل لسان¹.

3. ما روي أن رجلاً خطب عند النبي ρ فقال: "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى"، فقال رسول الله ρ : "بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله"².

ووجه الاستدلال في الحديث الشريف أن النبي ρ ذم هذا الخطيب لجمعه بين معصية الله ورسوله في ضمير، فلو كانت الواو لمطلق الجمع لما افترق الحال بين قول الخطيب وقول النبي ρ ³.

4. ما روي عن عمر بن الخطاب τ أنه قال لشاعر قال: "كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً": "لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك".

ووجه الاستدلال أن عمر بن الخطاب τ كان من أهل اللسان، فلو لم تدل الواو على الترتيب لما طلب منه أن يقدم الإسلام على الشيب، فدل ذلك على أن الواو تفيد الترتيب.

5. اعترض الصحابة رضي الله عنهم على ابن عباس⁴ حين أمرهم بالعمرة قبل الحج والآية الكريمة قدمت الحج على العمرة، قال تعالى {كُذِّبَتْ كُذِّبَتْ}.⁵

¹ البخاري: كشف الأسرار (204/2).

² مسلم: الصحيح. كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (594/2) ح(870).

³ السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج (343/1)، البخاري: كشف الأسرار (205/2)، الشيرازي: التبصرة (ص 132).

⁴ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، يكنى أبا العباس، ابن عم الرسول ρ ، أمه: أم الفضل لبابة بنت الحارث، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، دعا له النبي ρ بقوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"، وقد عمي في آخر عمره. مات بالطائف سنة ثمان وستين. ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ص465-467)، ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة (151-141/4).

⁵ سورة البقرة: 196.

ووجه الاستدلال أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا فصحاء العرب، فقد فهموا أن الواو للترتيب، ولهذا اعترضوا على تقديم العمرة على الحج¹.

6. روى البخاري في صحيحه عن البراء τ قال: "أتى النبي ρ رجل مقنع بالحديد فقال: يا رسول الله أقاتل وأسلم، قال: أسلم ثم قاتل، فأسلم ثم قاتل فقتل فقال: رسول الله ρ عَمَلٌ قَلِيلاً وَأَجْرٌ كَثِيراً"²

ويفهم من الحديث أن النبي ρ أمره أن يسلم ثم يقاتل ولم يعد عبارته فتبين الفرق بين العبارتين.

7. إذا قال الزوج لامرأته التي لم يدخل بها: "أنت طالق وطالق" طلقت طلقة واحدة ولم تلحقها الثانية، ولولا أن الواو تقتضي الترتيب للحقتها الثانية كما أنها تطلق طلقتين إذا قال لها: "أنت طالق طلقتين"³.

8. إن الترتيب على سبيل التعقيب وضعوا له "الفاء" وعلى سبيل التراخي وضعوا له "ثم"⁴ ومطلق الترتيب وهو القدر المشترك بين هذين النوعين معنى معقول أيضا فلا بد له من لفظ يدل عليه وما ذاك إلا الواو⁵.

هذا ولم تسلم أدلة القائلين بالترتيب من الرد والانتقاد⁶.

¹ الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام (92/1).

² البخاري: الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب عمل صالح قبل الجهاد (1034/3) ح(2635).

³ الرازي: المحصول (370/1). وينبغي التنبه هنا إلى أن مسائل الطلاق وبالذات وقوع أكثر من طلقة في المجلس الواحد هو محل خلاف بين العلماء وليس محل اتفاق، وقد ذكرتها هنا وفي أماكن أخرى في البحث، لأنها من الأدلة التي استدل بها أصحاب المذاهب على أقوالهم، وهذا الموضوع يناقش فقهاء في كتب الفقه.

⁴ التعقيب هو ما يأتي بعده مباشرة دون واء، أما التراخي فما يأتي بعده على تون وإطاء وسيأتي تفصيل كل من التعقيب والتراخي في مبحثي فاء العطف وثم العاطفة.

⁵ المرجع السابق.

⁶ الرازي: المحصول (371-372)، السبكي: الإبهاج شرح المنهاج (343/1).

الأولى ليدل على الجواز، والخطيب كان في مقام الترغيب والدعاء إلى طاعة الله وطاعة رسوله
p فناسب بسط العبارة والمبالغة في الإيضاح.

وأما قول عمر τ فمبنيٌّ على قصد التعظيم بتقديم ذكر الأعظم، لا على قصد الترتيب.

وقصة الصحابة مع ابن عباس τ فالمعتمد في ذلك قول ابن عباس فهو ترجمان القرآن،
فلو كانت للترتيب لما خالفهم في ذلك¹.

وبالنسبة للطلاق فقوله: "وطالق" هو معطوف على الإنشاء، فكان إنشاءً آخر أتى به بعد
تمام الأول، فتكون قد بانث بالطلاق الأول والطلاق الثاني إيقاع في غير وقت قابل للطلاق، لأن
المدخول بها لا يكون الطلق عليها رجعيًّا.

الترجيح بين الأقوال

بعد ذكر أدلة الفريقين ومناقشتها يتبين أن الراجح - والله أعلم - هو القول بأن الواو
لمطلق الجمع، وذلك لقوة أدلة القائلين بمطلق الجمع مقابلة مع أدلة القائلين بالترتيب، وهو مذهب
جمهور النحاة والأصوليين وعند بعض النحاة مجمع على ذلك.

والقول بمطلق الجمع لا ينفي الترتيب عند القرينة، فإذا كان هناك قرينة تدل على
الترتيب أو المعية دلت الواو عندها على الترتيب، أو المعية للقرينة لا في أصل الدلالة، أي:
لنلك القرينة المخصوصة وليس بسبب حرف الواو.

وعدم القول بالترتيب لا ينفي كون المتقدم أكثر أهمية من المتأخر، جاء في المحصول: "
بيد أنها في باب العطف تدل على تقدم الأهم فالأهم"²، أي: ومن غير اشتراط الترتيب لأن واو
العطف لا تدل على ذلك لزاماً بذاتها.

وفي بعض كتب الأصول ما يدل على ترجيح هذا القول:

¹ السبكي: الإبهاج شرح المنهاج (343/1).

² ابن العربي: المحصول (40/1).

جاء في المذهب: "ويجب أن يرتب الوضوء فيغسل وجهه ثم يديه...³ وجاء في المغني كذلك: أن الترتيب بين أعضاء الوضوء واجب⁴.

وذهب الحنفية⁵ والمالكية⁶ إلى أن الترتيب بين فرائض الوضوء سنة.

جاء في بدائع الصنائع بعد أن ذكر بعض سنن الوضوء: "ومنها الترتيب في الوضوء، لأن النبي ﷺ واطب عليه، ومواظبته عليه دليل السنة وهذا عندنا"⁷.

وفي مواهب الجليل: " والمشهور في المذهب أن الترتيب سنة"⁸.

أدلة القائلين بوجوب الترتيب⁹:

1. الآية الكريمة ذكرت ممسوحاً بين مغسولين، أي: مسح الرأس بين غسل الأيدي والأرجل، والعرب لا تقطع النظير عن النظير إلا لفائدة، والفائدة هنا هي الترتيب.

فإن قيل بأن المقصود هو استحباب الترتيب: رد على ذلك بأن الآية سيقنت لبيان الواجب إذ لم تذكر الآية شيئاً من السنن. ولأنها عبادة تشتمل أفعالاً متغايرة يرتبط بعضها ببعض فوجب فيها الترتيب.

ورد المخالفون على هذا بأن الفائدة في ذكر الممسوح بين مغسولات هو التنبيه على وجوب الاقتصاد في صب الماء على الأرجل لما أنها مظنة الإسراف.

¹ الشيرازي، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف، المذهب، دار الفكر - بيروت (19/1).

² ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي: المغني، دار الفكر - بيروت، ط1 1405هـ (92/1).

³ الشيرازي: المذهب (19/1).

⁴ ابن قدامة: المغني (92/1)

⁵ الكاساني، علاء الدين: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1982م (22/1).

⁶ الحطاب، أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن المغربي: مواهب الجليل، دار الفكر - بيروت، ط2، 1398هـ (250/1).

⁷ الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (22/1).

⁸ الحطاب: مواهب الجليل (250/1).

⁹ الشيرازي: المذهب (19/1)، ابن قدامة: المغني (92/1). وانظر أيضاً: القرضاوي، يوسف: فقه الطهارة، مكتبة وهبة - القاهرة، ط3، 1427هـ - 2006م، (ص149-150)، وعبد العزيز، أمير: فقه الكتاب والسنة. دار السلام - مصر. ط1 1419هـ - 1999م (1918/4-1919).

2. إن كل من روى صفة وضوء النبي ρ ذكره مرتباً، وهو مفسر لما في كتاب الله تعالى¹.

ورد المخالفون على هذا بأن مواظبة النبي ρ على الترتيب في الوضوء لا يدل على أنه ركن، فقد كان يواظب على السنن كما واظب على المضمضة والاستنشاق².

أدلة القائلين بأن الترتيب سنة³:

1. إن الله سبحانه وتعالى عدل عن أحرف الترتيب وهي الفاء وثُمَّ إلى الواو التي لا تقتضي إلا مطلق الجمع.

2. هناك مجموعة من النصوص تدل على جواز عدم الترتيب، وهي: ما روي عن علي بن أبي طالب⁴ رضي الله عنه قال: " ما أبالي إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت"⁵ وكذلك ما روي عن النبي ρ أنه " تيمم فبدأ بذراعيه ثم بوجهه"⁶ فلما ثبت عدم الترتيب في التيمم ثبت في الوضوء، لأن الخلاف فيهما واحد⁷، وروي أيضاً أن النبي ρ "نسى

¹ منها ما رواه البخاري من أن "عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ثم قال قال رسول الله ρ من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه" البخاري: الصحيح. (71/1). كتاب الوضوء. باب الوضوء ثلاثاً.

² هذا عند الجمهور، أما عند الحنابلة فالمضمضة واجبة. ابن قدامة: المغني (83/1).

³ ابن نجيم، زين الدين الحنفي: البحر الرائق، دار المعرفة - بيروت، ط2 (28/1)، السرخسي، شمس الدين: المبسوط. دار المعرفة - بيروت. 1406هـ - 1986م. (56-55/1)، الحطاب: مواهب الجليل (250/1).

⁴ علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، يكنى: أبا الحسن، أمه فاطمة بنت أسد توفيت مسلمة قبل الهجرة، هو أول الناس إسلاماً في قول كثير من أهل العلم، ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، فربى في حجر النبي ρ ولم يفارقه وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك. ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ص527-544)، ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة (564/4).

⁵ الدارقطني: سنن الدارقطني، (88/1). وقد ذكره الإمام أحمد في كتابه العلل وقال بأن عوفاً - الذي روى الحديث عن علي - لم يسمع من علي، ابن حنبل: العلل ومعرفة الرجال. (205/1).

⁶ لم أجد له أصلاً في كتب الحديث. (بهذا النص أو بنص قريب منه). والحديث ذكره السرخسي في المبسوط (56/1).

⁷ ابن نجيم: البحر الرائق (28/1).

مسح رأسه في وضوئه فتذكر بعد فراغه فمسحه ببلال في كفه¹، فدل على عدم وجوب الترتيب.

3. إن الركن تطهير الأعضاء وذلك حاصل بدون الترتيب فلو انغمس في الماء بنية الوضوء أجزاءه ولم يوجد الترتيب².

الترجيح:

بعد عرض الأدلة نجد بأنه لا يوجد نص صحيح صريح في دلالة الوجوب أو السننية على الترتيب، فأغلب الأدلة اجتهادية ولم تسلم من المعارضة، فبقي عندنا حرف الواو وقد رجحنا بأنه لمطلق الجمع، ومن قال بوجوب الترتيب هو المطالب بالدليل، جاء في البحر الرائق: "والحاصل أنه لا حاجة إلى إقامة الدليل على عدم الافتراض لأنه الأصل ومدعيه مطالب به"³.

وبناءً عليه فالقول بأن الترتيب بين أعضاء الوضوء سنة هو الراجح، وهو ما رجحه الشيخ القرضاوي في كتابه فقه الطهارة⁴.

لكن الأولى هو مراعاة الترتيب، خروجاً من الخلاف وتطبيقاً للسنة.

المسألة الثانية: إذا قال الرجل لزوجته: "إن قمت وقعدت فأنت طالق"، فإنها تطلق إذا كان القعود بعد القيام، هذا عند من قال بالترتيب، أما عند من قال بأن الواو لمطلق الجمع فإنها تطلق بالقيام والقعود سواء كان القيام قبل القعود أو بعده¹.

¹ لم أجد له أصلاً في كتب الحديث، وهناك حديث آخر قريب من معناه إلا أن أحد رواته متهم بالكذب وهو عند الطبراني في الأوسط عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من نسي مسح الرأس فذكر وهو يصلي، فوجد في لحيته بللاً فليأخذ منه ويمسح به رأسه، فإن ذلك يجزئه، وإن لم يجد بللاً فليعد الوضوء والصلاة" الطبراني: المعجم الأوسط (307/7)، والحديث ضعيف حيث جاء في مجمع الزوائد: "وفيه نهشل بن سعيد وهو كذاب الهيثمي: مجمع الزوائد (240/1). وقال فيه ابن حجر في التقريب: "نهشل بن سعيد بن وردان الورداني بصري الأصل سكن خراسان متروك وكذبه إسحاق بن راهويه" ابن حجر: تقريب التهذيب (566/1). والحديث ذكره السرخسي في المبسوط (56/1).

² السرخسي: المبسوط (56/1).

³ ابن نجيم: البحر الرائق. (28/1).

⁴ القرضاوي: فقه الطهارة. (ص 150).

المسألة الثالثة: لو قال: "وقفت على أولادي وأولاد أولادي وأولاد أولادي". فلا يستحق أولاد الأولاد شيئاً إلا بعد الأولاد، هذا عند من قال بالترتيب، وعند من قال بمطلق الجمع فإن المال يكون مشتركاً بين الأولاد وأولاد الأولاد، إلا إذا كان في الوقف ما يدل على الترتيب فإنه يعمل به كأن يرتب أولاداً ثم يشرك ثانياً.²

وأنبه هنا إلى أن هذين المثالين ذكرهما الأصوليون في كتبهم عند الحديث عن حروف المعاني، وقد ذكرتهما من باب ضرب الأمثلة على الخلاف المبني على دلالة الحرف.

وهذا لا يعني التسليم بهذه الآراء الفقهية فهي محل خلاف وليست محل اتفاق، وبالذات أن العبرة هي للمعاني لا للألفاظ والمباني وأن عرف الناس بالاستخدام اللغوي له دوره في الحكم الشرعي.

¹ ابن اللحام: القواعد والفوائد الأصولية (ص 182)

² السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج (1/344-345)، ابن اللحام: القواعد والفوائد الأصولية (ص 183).

المبحث الثاني

فاء العطف

المطلب الأول: دلالة فاء العطف عند النحاة والأصوليين.

المطلب الثاني: الأدلة على أن الفاء للترتيب والتعقيب.

المطلب الثالث: مسائل تطبيقية.

المبحث الثاني

فاء العطف

المطلب الأول: دلالة فاء العطف عند النحاة والأصوليين

تدل فاء العطف على الترتيب والتعقيب، والتعقيب ما يكون فيه المعطوف عقيب المعطوف عليه¹، والدلالة على الترتيب والتعقيب هو رأي جمهور النحاة والأصوليين²، قال ابن مالك:

"والفاء للترتيب باتصال و"ثم" للترتيب بانفصال"³

أي: تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به⁴، فيكون المعطوف بعد المعطوف عليه لا قبله وهو المقصود بالترتيب، ويأتي المعطوف متصلاً بالمعطوف عليه، أي: مباشرة دون توائٍ أو تأخير.

وقال سيبويه في الكتاب: "والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض وذلك كقولك: مررت بعمرٍ فزيدٍ فخالدٍ....."⁵، وقال في موضع آخر: "مررت بزيد فعمرٍ، ومررت برجلٍ فامرأةٍ، فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءاً به"⁶.

¹ ابن هشام: أوضح المسالك (42/3)، ابن هشام: مغني اللبيب، (ص213-215)، ابن يعيش: شرح المفصل، (94/8)، الرازي: المحصول في علم الأصول، (373/1)، ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير، (58/2)، البخاري: كشف الأسرار (238/2)، الشيرازي: اللمع في أصول الفقه (65/1).

² أبو حيان: ارتشاف الضرب، (1985/4)، ابن اللحام: القواعد والفوائد الأصولية، (ص187)، ونقل بعض الأصوليين الإجماع على أن الفاء للترتيب والتعقيب. الأصفهاني: شرح المنهاج، (270/1). وهذا الإجماع لا يسلم به، فذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر، فنقول: نزل المطر مكان كذا فمكان كذا وإن كان نزولهما في وقت واحد. السبكي: الإبهاج (346/1)، الإسنوي: الكوكب الدرّي (338/1).

³ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، (227/3).

⁴ المرجع السابق. (227/3).

⁵ سيبويه: الكتاب، (217/4).

⁶ سيبويه: الكتاب (438/1).

فالفاء في قوله: "فراغ"، "فجاء"، "فقربه"، تدل على الترتيب المعنوي، فتقريب العجل كان بعد أن جاء به، ومجيئه بالعجل كان بعد ذهابه إلى أهله.

وهذا المفهوم للترتيب المعنوي هو الذي فهمه النحاة المتقدمون، وجعلوا فاء العطف مقصورة عليه¹.

أما الترتيب الذكري أو اللفظي فالمقصود به: عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى:
 { ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي }²، ونحو قوله تعالى:
 { ع ع ك ك و و }³، ففي الآية الأولى ذكر نداء نوح عليه السلام مجملاً "ونادى" ثم فصلته بقوله: "رب إن ابني", وفي الآية الثانية ذكر السؤال مجملاً، وقد فصلته الآية الكريمة بقوله: "فقالوا أرنا الله جهرةً".

ومن عطف المفصل على المجمل بالفاء: ما جاء في الحديث الشريف: "عن عبد الله بن زيد قال أتى رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في تور⁴ من صفر⁵ فتوضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ومسح برأسه فأقبل به وأدبر وغسل رجله⁶".

والذي يهمننا في هذا الحديث الشريف هو قوله "فتوضأ" فهو مجمل وقد فصله راوي الحديث بقوله: "فغسل وجهه ثلاثاً".

ومن الترتيب الذكري أيضاً: "أن يكون وقوع المعطوف بها - أي الفاء - بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق، وترتيبهما فيه، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما، كأن يقال لمؤرخ: حدثنا عن بعض الأنبياء، كآدم، ومحمد،

¹ حميدة: أساليب العطف في القرآن الكريم، ص 127.

² سورة هود: 45.

³ سورة النساء: 153. وهذه الفاء يسميها بعض المفسرين "الفاء التفسيرية"، الألويسي، روح المعاني (6/6).

⁴ التور بمثناة مفتوحة، قيل: قدح، وقيل: إناء يشرب منه، وقيل: هو الطست، وقيل: يشبه الطست. ابن حجر: فتح الباري، (296/1).

⁵ الصفر: بضم المهملة وإسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد النحاس، المرجع السابق (296/1).

⁶ البخاري: الصحيح، كتاب الوضوء، باب الغسل والوضوء في المخضب، (83/1) ح (194).

وعيسى، ونوح، وموسى -عليهم الصلاة والسلام- فيقول: سأكتفي اليوم بالحديث عن محمد، فعيسى. ففوق عيسى بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمني التاريخي، لأن زمن عيسى أسبق في التاريخ الحقيقي من زمن محمد، وإنما قصد مراعاة الترتيب الذكري. (أي: اللفظي) الذي ورد أولاً في كلام السائل، وتضمن ذكر "محمد" قبل ذكر "عيسى"¹.

أما التعقيب فيقصد به: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب ما يمكن²، أي وقوع الثاني عقب الأول من غير مهلة، لكن في كل بحسبه³.

فالتعقيب يكون بحسب الإمكان، احترازاً من قولهم: "دخلت بغداد فالبصرة"، فإذا كان بينهما ثلاثة أيام فدخل بعد الثلاثة فهذا تعقيب عادة، أو بعد خمسة أو أربعة، فليس بتعقيب⁴.

وعدم المهلة يتحقق بقصر المدة الزمنية التي تتقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف⁵. ألا ترى أنه يقال: "تزوج فلان فولد له" إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة⁶، فالفترة ما بين الزواج والولادة تطول ولكن عطف بها على الزواج بالفاء لأن الفترة ما بين الزواج والولادة هي الفترة المعتادة.

فقصر الوقت متروك تقديره للعرف الشائع، وسياق الكلام، إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات، فقد يكون الوقت قصيراً في

¹ حسن: النحو الوافي، (410/3).

² الزركشي: البحر المحيط، (12/2).

³ السبكي: الإبهاج شرح المنهاج، (346/1)، الأرموي: التحصيل من المحصول (250/1)، ابن اللحام: المختصر في أصول الفقه (50/1).

⁴ ابن اللحام، القواعد والفوائد الأصولية (ص 187)، الأصفهاني: الكاشف عن المحصول (429/2).

⁵ حسن: النحو الوافي (410/3).

⁶ ابن هشام: معني اللبيب، (ص 214).

المطلب الثاني: الأدلة على أن الفاء للترتيب والتعقيب.

الأول: وقوع الفاء في الجواب وامتناع الواو وتُمنَّ منه، فامتناع تُمنَّ منه إنما هو لأنها تُرتَّبُ بمهلة فعلم من ذلك أن الفاء موضوعةٌ لدخول الثاني فيما دخل فيه الأول متصلاً.

فالجواب يقع عقيب الفعل دون مهلة، نحو: "ضربت زيداً فأوقعته" فأيقاع زيدٍ كان عقيب الضرب¹.

ولو لم تكن الفاء للتعقيب لما دخلت على الجزاء إذا لم يكن بلفظ الماضي والمضارع، لكنها تدخل فيه: فهي للتعقيب.

وبيان ذلك: أن جزاء الشرط قد يكون بلفظ الماضي نحو: "من دخل داري أكرمته"، وقد يكون بلفظ المضارع، نحو: "من دخل داري يكرم" وقد يكون الجزاء بغير الماضي والمضارع، عندها لا بد من ذكر الفاء "نحو: "من دخل داري فله درهم"، فإذا وجب دخول الفاء على الجزاء، وثبت أن الجزاء لا بد أن يحصل عقيب الشرط: علمنا أن الفاء تقتضي التعقيب².

الثاني: استعمال الفاء في أحكام العلل كما يقال: "جاء الشتاء فتأهب" لأن الحكم مرتب على العلة³. فهي تدخل على الحكم (المعلول) وهو هنا "التأهب". "ودخلت في المعلولات لأن المعلول يتعقب علته بلا تراخ..."⁴.

¹ ابن يعيش: شرح المفصل، (95/8)

² السبكي: الإبهاج(347/1)، الرازي: المحصول (373/1-375).

أما قول الشاعر: "من يفعل الحسنات الله يشكرها..... والشر بالشر عند الله سيان" فقد حذفت الفاء من الجملة الاسمية "الله يشكرها"، ضرورة، وقد زعم المبرد أن الرواية الصحيحة: "من يفعل الخير فالرحمن يشكره"، انظر تفصيل ذلك في حاشية المحصول (375/373/1).

³ البخاري: كشف الأسرار (239/2). وهو ما يسمى عند الأصوليين بالإيماء، وهو ذكر الحكم عقيب الوصف بالفاء، كقوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" فقد ذكر الحكم بوجود قطع السارق عقيب الوصف بالسرقة. عبد العزيز: أصول الفقه الإسلامي (393/2).

⁴ ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير، (59/2).

وهناك آراء أخرى في تأويل الآية ذكرها القرطبي في تفسيره، فقال: "وقيل: إن الهلاك واقع ببعض القوم، فيكون التقدير: وكم من قرية أهلكتنا بعضها فجاءها بأسنا فأهلكتنا الجميع.

وقيل: المعنى وكم من قرية أهلكتنا في حكمنا فجاءها بأسنا، وقيل: أهلكتنا بإرسالنا ملائكة العذاب إليها، فجاءها بأسنا وهو الاستئصال"¹.

الثالث: اعتبار أن الفاء في الآية بمعنى الواو قول لا معنى له، إذ لـ"الفاء" عند العرب من الحكم ما ليس للواو في الكلام، فصرفها إلى الأغلب من معناها عندهم، أولى من صرفها إلى غيره"².

اعتراض آخر وجوابه

واعترض كذلك على كون الفاء للتعقيب بقوله تعالى: { وَ وُ وُ وُ وُ وُ وُ وُ وُ } ووجه الاعتراض أن الفاء في قوله "فيسحتكم"⁴ لا تدل على التعقيب لأن الإسحات بالعذاب مما يتراخى عن الافتراء بالكذب⁵. فالافتراء في الدنيا والإسحات في الآخرة، وبينهما زمن طويل.

ويجاب على هذا الاعتراض بأنه لما كان يقطع بوقوع الإسحات جزاءً للمفتري فكأنه واقع عقيب الافتراء⁶، وقد مر بأن التعقيب يدل عليه السياق، فالآية تبين أن الحياة الدنيا قصيرة وأن مصير المفتري واقع به لا محالة.

المطلب الثالث: مسائل تطبيقية

¹ المرجع السابق.

² الطبري: تفسير الطبري، (301/12)

³ سورة طه: 61.

⁴ "فَيَسْحَتُكُمْ" أي: يستأصلكم. الأوسى: روح المعاني (220/16).

⁵ الأمدي: الأحكام في أصول الأحكام (94/1)

⁶ الأصفهاني: شرح المنهاج (271/1)

المسألة الأولى: لو قال شخص لخياط: انظر إلى هذا الثوب، أيكفيني قميصاً؟ فنظر فقال: نعم، فقال: فاقطعه، فقطعه، فإذا هو لا يكفيه فإنه يضمن، كما لو قال: فإن كفاني قميصاً فاقطعه، فإذا هو لا يكفيه أنه يضمن.

وذلك لأن الفاء في قوله: "فاقطعه" تدل على أنه اشترط الكفاية للإذن بالقطع.

فالأمر بالقطع مرتب على الكفاية، فصار كأنه قال: إن كفاني قميصاً فاقطعه، والمعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط، فإذا لم يكفه قميصاً كان القطع حاصلًا بغير إذن فكان موجبا للضمان، بخلاف ما لو قال: اقطعه فقطعه فإذا هو لا يكفيه لا يضمن، لأن قوله: "اقطعه" إذن مطلق فلا يكون القطع بعده موجبا للضمان¹.

المسألة الثانية: لو قال شخص لزوجته غير المدخول بها: "أنت طالق فطالق" فإنها تطلق بالأولى، ولا يلحقها ما بعدها، لانتفاء كونها محلا للثانية².

وذلك لأن الفاء في قوله: "فطالق" تدل على الترتيب والتعقيب، فعند إيقاع الطلقة الأولى كانت زوجته فيبانت منه بسببها، أما عند إيقاع الطلقة الثانية والثالثة فليست بزوجه.

هذا بالنسبة للطلاق المنجز، أما الطلاق المعلق على شرط، كقوله: "إن دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق":

فقد ذهب الصحابان بخلاف أبي حنيفة³ إلى أن الفاء كالواو فتقع ثلاث طلاقات، أما أبو حنيفة فقد ذهب إلى أنها تبين بواحدة، والأصح الاتفاق على الواحدة للتعقيب¹.

¹ البخاري: كشف الأسرار (240/2)، الشاشي: أصول الشاشي (ص141-142).

² ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير (58/2)، ابن اللحام: القواعد والفوائد الأصولية (ص188).

³ هو: النعمان بن ثابت (80 - 150 هـ)، التيمي بالولاء، الكوفي، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الائمة الاربعة عند أهل السنة، وكان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقا، قال الامام مالك، يصفه: رأيت رجلا لو كلمته في السارية أن يجعلها ذهبا لقام بحجته ! وكان كريما في أخلاقه، جوادا، حسن المنطق والصورة، جهوري الصوت، إذا حدث انطلق في القول وكان لكلامه دوي، وعن الامام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. نفعه به زفر بن الهذيل

المسألة الثالثة: لو قال شخص لعبده²: "أد إلي ألفاً، فأنت حر"، كان العبد حراً وإن لم يؤد شيئاً، لأن المعنى: لأنك حر، فالفاء دخلت على العلة، وهي هنا الحرية (العنق)، ودخولها على العلة يكون عند الدوام فالعنتق دائم فأشبهه المترخي عن الحكم وهو الأداء.

ومثله: لو قال شخص لحربي: "انزل فأنت آمن"، كان آمناً وإن لم ينزل، لأن المعنى لأنك آمن، فالأمان يمتد فأشبهه المترخي عن الحكم وهو النزول³.

وداود الطائي والقاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن واسد بن عمرو والحسن بن زياد الوؤلؤى ونوح الجامع وابو مطيع البلخي وعدة. الذهبي: **تذكرة الحفاظ** (1/168)، الزركلي: **الأعلام** (8/36).

¹ ابن أمير الحاج: **التقرير والتحبير** (2/59).

² ظاهرة العبيد ولت وانقضت وقد ذكرتها هنا لأنها من الأمثلة التي ذكرها الأصوليون في كتبهم.

³ الشاشي: **أصول الشاشي** (ص143)، ابن أمير الحاج: **التقرير والتحبير** (2/59).

المبحث الثالث

ثُمَّ العاطفة

المطلب الأول: دلالة ثَمَّ العاطفة عند النحاة والأصوليين

المطلب الثاني: الخلاف في أثر التراخي

المطلب الثالث: مسألة تطبيقية

المبحث الثالث

ثمَّ العاطفة

المطلب الأول: دلالة ثمَّ العاطفة¹ عند النحاة والأصوليين

تدل ثمَّ العاطفة على الترتيب مع التراخي²، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة والأصوليين³.

وذهب الفراء إلى أن ثمَّ العاطفة لا تدل على الترتيب، وذهب آخرون إلى أنها تستعمل للترتيب بلا مهلة كالفاء⁴، "والصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور من أنها للترتيب والإيذان بأن الثاني بعد الأول بمهلة، ويؤول ما ظاهره خلاف ذلك"⁵. أي: ما كان في الظاهر خلاف الترتيب فإنه يحال على التأويل ليناسب دلالة ثمَّ على الترتيب.

فالراجح في دلالة ثمَّ هو: الترتيب مع التراخي، وهو ما ذكره جمع من النحاة في كتبهم.

قال سيبويه في الكتاب: "مررت برجلٍ راكبٍ ثمَّ ذاهبٍ، فَبَيَّنَّ أن الذهاب بعده، وأن بينهما مهلة، وجعله غير متصل به فصيره على حدة"⁶، وكذلك قوله: "مررت برجلٍ ثمَّ امرأةً، فالمرور هنا مروران، وجعلت ثمَّ الأول مبدوءاً به"⁷.

وفي شرح المفصل: "وأما ثمَّ فهي كالفاء في أن الثاني بعد الأول، إلا إنها تفيد مهلة وتراخياً عن الأول"⁸.

¹ ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن ثمَّ لا تكون عاطفة البتة، بل تكون زائدة. ابن هشام: مغني اللبيب (ص158)، ابن يعيش: شرح المفصل (96/8).

² ابن هشام: أوضح المسالك (43/3).

³ أبو حيان: ارتشاف الضرب (1988/4-1989).

⁴ ابن هشام: مغني اللبيب (ص159-160)، ابن اللحام: القواعد والفوائد الأصولية (ص189).

⁵ أبو حيان: ارتشاف الضرب (1989/4).

⁶ سيبويه: الكتاب (429/1).

⁷ سيبويه: الكتاب (438/1).

⁸ ابن يعيش: شرح المفصل (96/8).

وفي كتب الأصول أيضا ما يدل على هذه الدلالة، فقد جاء في كتاب الإحكام: "وأما ثمّ فإنها توجب الثاني بعد الأول بمهلة"¹.

وفي كشف الأسرار: "وأما ثمّ فللعطف على سبيل التراخي، وهو موضوع ليختص بمعنى ينفرد به"².

والمقصود بالترتيب مع التراخي: أن يقع المعطوف بعد المعطوف عليه، بعد انقضاء مدة زمنية طويلة بينهما، وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعرف الشائع والسياق، ولا يمكن وضع ضابط يحدد المدة الطويلة والقصيرة³، لأن ما يعتبر طويلا في حادثة قد يكون قصيرا في غيرها، فلا يوجد دليل على مقدار التراخي من جهة اللفظ.⁴

والترتيب إما أن يكون في الزمان (الترتيب المعنوي)، أو في الأخبار (الترتيب الذكري)، أو في الرتبة (الترتيب الرتبي)⁵.

وقد سبق في المبحث السابق بيان كل من الترتيب المعنوي والترتيب الذكري، أما الترتيب الرتبي فمعناه: أن تكون مرتبة المعطوف أعلى من مرتبة المعطوف عليه، أو أدنى منه، فتستعمل "ثم" لأداء هذه الدلالة تنزيلا للتباعد في الرتبة منزلة التباعد في الزمان، أي إن التراخي في الزمان تحول هنا إلى ارتقاء أو انحطاط في الرتبة والمنزلة⁶.

وهذا النوع من الترتيب ذكره صاحب البحر المحيط فقال: "وهذا طريق آخر للترتيب، وهو الترتيب بالرتب، أعني تفاوت الفعل أو رتب الفاعلين"⁷. وسيأتي التمثيل عليه بعد التمثيل على الترتيب المعنوي والترتيب الذكري.

¹ الأمدي: الإحكام (95/1).

² البخاري: كشف الأسرار (246/2).

³ حسن: النحو الوافي (413/3).

⁴ الزركشي: البحر المحيط (64/2).

⁵ المرجع السابق (62/2).

⁶ حميدة: أساليب العطف في القرآن الكريم (ص175).

⁷ الزركشي: البحر المحيط (63/2).

ثالثاً: إن العطف على (واحدة) على تأويلها بالفعل، أي: من نفس توحدت، أي: انفردت، ثم جعل منها زوجها.

رابعاً: إن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر، ثم خلقت حواء من أسفل أضلاعه.

خامساً: إن ثم لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم¹.

المطلب الثاني: الخلاف في أثر التراخي

اختلف الحنفية في مسألة ظهور أثر التراخي، هل هو في اللفظ أم في الحكم دون اللفظ، فقال أبو حنيفة رحمه الله: يظهر أثره في اللفظ أي: في الحكم والتكلم جميعاً، فالتراخي في اللفظ يكون بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف قولاً بعد التراخي، يعني أن ثم وضعت لمطلق التراخي، فيدل على كماله في اللفظ وفي الحكم، إذ المطلق ينصرف إلى الكامل وذلك بأن يثبت التراخي في التكلم والحكم جميعاً، إذ لو كان التراخي في الوجود أي: في الحكم دون التكلم كان ثابتاً من وجه دون وجه، ألا ترى أن ثم دخلت على اللفظ فيجب إظهار أثر التراخي في نفس اللفظ أيضاً تقديراً كما يظهر أثره في الحكم وإذا ظهر أثره في اللفظ صار كما لو فصل بالسكوت.

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : التراخي راجع إلى الوجود، أي: يوجد ما دل اللفظ عليه متراخياً كما في كلمة "بعد" لا في التكلم أي: في اللفظ، لأنه متصل حقيقة عند الكلام فإن المتكلم لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بسكوت وإنما يكون الكلام متواصلاً لا منفصلاً، وكيف يجعل التكلم منفصلاً والعطف لا يصح مع الانفصال فيبقى الاتصال حكماً مراعاة لحق العطف².

ومثال ذلك إذا قال لغير المدخول بها: "إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق"، عند أبي حنيفة - رحمه الله - يقع الأول في الحال ويلغو ما بعده، بمنزلة قوله: "أنت طالق

¹ ابن هشام: مغني اللبيب (ص159-160)، البناني: حاشية البناني (1/345)، حميدة: أساليب العطف في القرآن الكريم (ص157-158)، الزمخشري: الكشاف (6/46).

² البخاري: كشف الأسرار (2/246-247).

فقد ذهب جمهور الفقهاء من المالكية¹ والشافعية² والحنابلة³ إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث، واستثنى الشافعي في جواز التقديم: الصيام، فهو عنده لا يجزئ إلا بعد الحنث⁴.

وذهب الحنفية إلى عدم جواز تقديم الكفارة على الحنث.

جاء في بدائع الصنائع: " واختلف في جوازها -أي الكفارة- قبل الحنث، قال أصحابنا: لا يجوز"⁵.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: (□ □ □ □ □ □)⁶: اختلف العلماء في تقديم الكفارة على الحنث هل تجزئ أم لا ؟ - بعد إجماعهم على أن الحنث قبل الكفارة مباح حسن وهو عندهم أولى - على ثلاثة أقوال: أحدها: يجزئ مطلقاً، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجزئ بوجه، وقال الشافعي: تجزئ بالاطعام والعتق والكسوة، ولا تجزئ بالصوم، لان عمل البدن لا يقوم قبل وقته وهو القول الثالث⁷.

الأدلة

¹ النووي: المجموع شرح المذهب، (115/18).

² الحطاب: مواهب الجليل (291/3).

³ ابن قدامة: المغني (411/9).

⁴ النووي: المجموع شرح المذهب (115/18). وهذا الرأي هو مذهب أربعة عشر صحابياً، وهو رأي ربيعة والأوزاعي والليث وسائر فقهاء الأمصار. الشوكاني: نيل الأوطار (589/8). وقد نقل صاحب بدائع الصنائع الإجماع على عدم جواز الصيام قبل الحنث. الكاساني: بدائع الصنائع (258/6). ولا يسلم بهذا الإجماع فقد أجاز الحنابلة الصيام قبل الحنث. جاء في المغني: "فأما كفارة سائر الأيمان فإنها تجوز قبل الحنث وبعده صوما كانت أو غيره في قول أكثر أهل العلم وبه قال مالك" ابن قدامة: المغني (411/9).

⁵ الكاساني: بدائع الصنائع (258/6). وافق الحنفية في هذا الرأي: أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم.

الشوكاني: نيل الأوطار (590/8).

⁶ سورة المائدة: 89.

⁷ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (275/6).

أولاً: استدل القائلون بجواز تقديم الكفارة على الحنث بقول النبي p: " إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَكْفَرُوا عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ آتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ"¹، فقد عطف الحنث على الكفارة بحرف العطف "ثم" الذي يدل على الترتيب، فالحديث يدل على جواز تقديم الكفارة على الحنث²، "ولولا الإجماع على جواز تأخير الكفارة على الحنث لكان ظاهر الحديث يدل على وجوب تقديم الكفارة"³.

أما الرواية الأخرى للحديث، وهي قوله p: " من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه"⁴ فتأخير الكفارة هنا محمول على الوجوب، إذ الكفارة واجبة بعد الحنث، أما الرواية الأولى فتقديم الكفارة فيها محمول على الجواز⁵.

واستدل القائلون بعدم جواز تقديم الكفارة على الحنث بنفس الروايتين السابقتين لكن بتوجيه آخر، فحديث: "ثم ليكفر عن يمينه" رتب الكفارة والترتيب للوجوب في الشرع فيحمل

¹ النسائي: سنن النسائي كتاب الأيمان والنذور، باب الكفارة قبل الحنث (10/7) ح(3783). أبو داود: سنن أبي داود كتاب الأيمان والنذور، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث (229/3) ح(3278). والحديث صححه الألباني في صحيح سنن النسائي (801/2) ح(3541).

والحديث مروى عن عبد الرحمن بن سمرة r عند النسائي وعند أبي داود. وللحديث روايات عدة منها ما ورد بحرف العطف "الواو" ومنها ما ورد بحرف العطف "ثم" عطفاً للحنث على الكفارة أو العكس، وفي حاشية كشف الأسرار (249/2) و أصول الفقه لوهبة الزحيلي (386/1) توثيق للرواية السابقة التي يرد فيها حرف العطف "ثم" على أنها في صحيح مسلم، والصحيح أنها بالواو، ولم أجد رواية واحدة في مسلم تعطف الكفارة على الحنث بحرف العطف "ثم"، وإنما تعطف بالواو، وروايات مسلم تدور حول الروايتين الآتيتين: 1. قوله p: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ". 2. قوله p: "إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْهَا وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ". مسلم: الصحيح كتاب الأيمان، باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها (1271/3 - 1274).

وكذا في البخاري روايتان إحداهما تقدم الكفارة على الحنث والأخرى تقدم الحنث على الكفارة، 1. قوله p: "وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفِرْ عَنْ يَمِينِكَ" البخاري: الصحيح كتاب الأيمان والنذور (2443/6) ح(6248). 2. قوله p: "إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفِرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

البخاري: الصحيح كتاب كفارات الأيمان، باب الكفارة قبل الحنث وبعده (2472/6) ح(6343). ولمعرفة الروايات الواردة في هذا الموضوع انظر: ابن الأثير: جامع الأصول (ص300 - ص306) الفصل السادس في نقض اليمين والرجوع عنها.

² النووي: المجموع (115/18)، البخاري: كشف الأسرار (249/2).

³ الشوكاني: نيل الأوطار (590/8).

⁴ الطيالسي: مسند الطيالسي (181/4).

⁵ البخاري: كشف الأسرار (249/2).

حرف العطف "ثم" هنا على حقيقته في هذه الرواية لإمكان العمل بها، وذلك لأن الأمر بالتكفير وهو قوله: "ثم ليكفر" يبقى على حقيقته، إذ الكفارة واجبة بعد الحنث بالاتفاق.

أما رواية "ثم أنت الذي هو خير" فهي رواية غير مشهورة، ولو صحت¹ كان حرف العطف "ثم" محمولا على الواو التي تدل على مطلق الجمع، لتعذر العمل بحقيقته، إذ لو حمل على حقيقته لا يكون الأمر بالتكفير للوجوب حينئذٍ لأن التكفير قبل الحنث ليس بواجب بالإجماع، والمقصود من سوق الكلام في الحديث هو وجوب الكفارة فامتنع حمل ثم على الحقيقة².

ثانياً: قوله تعالى: (□ □ □ □ □ □) ³ هذه الآية استدلت بها كل من الفريقين لتأييد قوله، فمن قال بجواز تقديم الكفارة على الحنث فسرّ قوله تعالى: "إذا حلفتكم" بتقدير: فأردتم، أي: إذا حلفتكم فأردتم الحنث. ومن قال بعدم الجواز فسرّ قوله تعالى: "إذا حلفتكم" بتقدير: فحنثتم، أي: إذا حلفتكم فحنثتم⁴.

ثالثاً: استدلت القائلون بجواز تقديم الكفارة بأن الكفارة وجبت بنفس اليمين، فاليمين هو سبب وجوب الكفارة بدليل أن الكفارة تضاف إلى اليمين فيقال: كفارة اليمين، والحكم إنما يضاف إلى سببه، فكان هذا تكفيراً بعد وجود سبب الوجوب فأجزأ، كما لو كفر بعد الجرح وقبل الزهوق، أو عجل الزكاة بعد وجود النصاب وقبل الحول⁵.

ورد المخالفون بأن السبب ما يكون مفضياً إلى المسبب إذ هو في اللغة اسم لما يتوصل به إلى الشيء، واليمين مانعة من الحنث لكون الحنث خلفاً في الوعد ونقضا للعهد وهو منهي عنه، ولكونه استخفافاً باسم الله تعالى من حيث الصورة، وكل ذلك مانع من الحنث فكانت اليمين مانعة من الحنث فكانت مانعة من الوجوب إذ الوجوب شرط الحنث فكيف يكون سبباً للوجوب؟ وهذا بخلاف التكفير بعد الجرح قبل الموت لأن الجرح سبب للموت لكونه مفضياً إلى فوات

¹ هذه الرواية -كما سبق- صحيحة وانظر تخريجها في ص 60.

² البخاري: كشف الأسرار (249/2)

³ سورة المائدة: 89.

⁴ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (275/6)، الشوكاني: نيل الأوطار (590/8)، الطحاوي: مشكل الآثار (306/1).

⁵ ابن قدامة: المغني (411/9).

الحياة عادة فكان تكفيراً بعد وجود السبب فجاز، وأما إضافة الكفارة إلى اليمين فعلى إضمار الحنث فيكون الحنث بعد اليمين سبباً لا قبله والحنث يكون سبباً والدليل عليه أنه سماه كفارته وهي اسم لما يكفر بالذنب ولا ذنب إلا ذنب الحنث فكان المراد منه إذا حلقتم وحنثتم¹.

المناقشة والترجيح

بعد عرض أدلة كل من الفريقين يظهر لي بأن الراجح والله أعلم هو: جواز تقديم الكفارة على الحنث، وهو قول الجمهور، وذلك للرواية الصحيحة التي تعطف الحنث على الكفارة بحرف العطف "ثم" الذي يدل على الترتيب، ونص الرواية الثانية هو: " إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَنْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ"، والتقديم هنا محمول على الجواز، وفي الرواية الأخرى التي تعطف الكفارة على الحنث فهي محمولة على الوجوب. وهو ما رجحه صاحب نيل الأوطار².

ولما روي أيضاً عن بعض الصحابة ١٧ بأنهم كانوا يكفرون قبل الحنث³.

ونقل صاحب المغني عن ابن عبد البر قوله: "العجب من أصحاب أبي حنيفة، أجازوا تقديم الزكاة من غير أن يرووا فيها مثل هذه الآثار الواردة في تقديم الكفارة، ويأبون تقديم الكفارة مع كثرة الرواية الواردة فيها، والحجة في السنة، ومن خالفها محجوج بها. فأما أصحاب الشافعي فهم محجوجون بالأحاديث، مع أنهم قد احتجوا بها في البعض، وخالفوها في البعض، فرقوا بين ما جمع بينه النص ولأن الصيام نوع تكفير، فجاز قبل الحنث، كالتكفير بالمال، وقياس الكفارة على الكفارة أولى من قياسها على الصلاة المفروضة بأصل الوضع"⁴.

¹ الكاساني: بدائع الصنائع (20/3).

² الشوكاني: نيل الأوطار (589/8-590).

³ ابن أبي شيبة: المصنف (483/3)، الزيلعي: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (218/7).

⁴ ابن قدامة: المغني (411/9-412).

المبحث الرابع

حتى

المطلب الأول: دلالة حتى عند النحاة والأصوليين

المطلب الثاني: شروط العطف بحتى

المطلب الثالث: أحكام عامة متعلقة بحتى العاطفة

المبحث الرابع

حتى

المطلب الأول: دلالة حتى عند النحاة والأصوليين

حرف العطف "حتى" له عند البصريين ثلاثة وجوه: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء¹، أما الكوفيون فلا يعتبرونه حرف عطف²، ويزيدون وجهاً آخر، وهو أن يكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع³.

وهو حرف يأتي لعدة معان، منها: انتهاء الغاية وهو الغالب، ويأتي أيضاً للتعليل، ويأتي بمعنى "إلا" في الاستثناء وهو قليل⁴.

فهو حرف يشرك في الحكم والإعراب، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، ورأيت الحجاج حتى المشاة، ومررت بالحجاج حتى المشاة.

فـ "حتى" حرف يفيد الغاية، وقد يدل على بداية الغاية أو على نهاية الغاية.

جاء في كشف الأسرار: "وذلك أن الغاية في حتى يجب أن تكون موضوعة بأن تكون شيئاً ينتهي به المذكور أو عنده كالرأس للسمكة والصبح للبارحة"⁵.

ففي قولك: "أكلت السمكة حتى رأسها" الحكم فيها وهو الأكل يمتد شيئاً فشيئاً حتى يصل إلى الرأس فيكون الرأس منتهى الحكم. وهذا في اعتبار المتكلم لا بحسب الوجود نفسه، إذ قد يجوز أن يتعلق الحكم بالمعطوف أولاً، كقولك: "مات كل أب لي حتى آدم" فالموت هنا تعلق بآدم

¹ وعند الأصوليين كذلك. أمير بادشاه: تيسير التحرير (96/2).

² الكوفيون ينكرون العطف بحتى البتة، ويعتبرونها ابتدائية، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل. ففي قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها حتى ابتدائية وتقدير الجملة: "أكلت السمكة حتى رأسها أكلته". ابن هشام: مغني اللبيب (ص173).

³ المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني (ص542)، ابن هشام: مغني اللبيب (ص166-173)، ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير (73/2).

⁴ ابن هشام: مغني اللبيب (ص166).

⁵ البخاري: كشف الأسرار (297/2).

أولاً، وقد يتعلق المعطوف في الوسط كقولك: "مات الناس حتى الأنبياء" فالموت تعلق بالأنبياء وهم ليسوا أول الناس موتاً ولا آخرهم¹.

ففي العطف: "حتى" تدل على نهاية الغاية (أي: دخول المعطوف في حكم المعطوف عليه) بالاتفاق لأنها بمعنى الواو فتفيد الجمع في الحكم².

جاء في البحر المحيط: "وأما إذا كانت عاطفة فما بعدها داخل فيما قبلها قطعاً، لأنها بمنزلة الواو؛ لأنه جزء مما قبلها...."³.

وفي شرح المفصل: "قد تكون عاطفة تُدخل ما بعدها في حكم ما قبلها"⁴.

وبيان ذلك: إذا قلت: "أكلت السمكة حتى رأسها" كان المعنى أن الأكل قد اشتمل على الرأس وكذا قولك: "ضربت القوم حتى زيداً" كان المعنى أن زيداً قد ضربته⁵.

وأما في الجر: فقد تدل على بداية الغاية (لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها) وقد تدل على نهاية الغاية (يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها)، فإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها أفادت نهاية الغاية، وإذا كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها أفادت بداية الغاية⁶.

ومثال الأول: "أكلت السمكة حتى رأسها" فالرأس من جنس السمكة فيدخل في حكم السمكة وهو الأكل، ومثال الثاني: قوله تعالى: (قَفَّ قَفَّ ج)⁷ فإنه إن وُفِّف على

¹ ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير (75/2)

² ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير (74/2)، أمير بادشاه: تيسر التحرير (97/2).

³ الزركشي: البحر المحيط (57/2).

⁴ ابن يعيش: شرح المفصل (96/8).

⁵ البخاري: كشف الأسرار (299/2).

⁶ أمير بادشاه: تيسير التحرير (97/2)، الزركشي: البحر المحيط (57/2). وهناك ثلاثة آراء أخرى في هذه المسألة:

1. الدخول مطلقاً، 2. عدم الدخول مطلقاً، 3. لا تدل على الدخول أو عدمه إلا بالقرينة.

⁷ سورة القدر: 5.

سلام لم يدخل مطلع الفجر تحت حكم الليلة، وكذا إن لم يوقف، لأن سلام الملائكة ينتهي عند طلوع الفجر¹.

ودلالة حتى على الغاية هو الأصل في كلام العرب، ولا يسقط هذا المعنى إلا مجازاً، جاء في كشف الأسرار: " (هذه كلمة أصلها للغاية) أي هي في أصل الوضع للغاية في كلامهم²، (هو حقيقة هذا الحرف) أي: معنى الغاية هو المعنى الحقيقي لهذا الحرف لا يسقط معنى الغاية عنه إلا مجازاً، أي: إلا إذا استعمل مجازاً، كما إذا استعمل للعطف المحض في الأفعال فإن معنى الغاية غير مراد حينئذ كسائر الحقائق إذا استعملت في غير موضوعاتها ليكون الحرف موضوعاً لمعنى يخصه³.

ومفهوم الغاية واحدٌ من أنواع مفهوم المخالفة ففي قوله تعالى: (ج ج ج ج ج ج ج قبلها، فيدل النص بالمنطوق: على إباحة تناول الطعام والشراب في ليل رمضان إلى الفجر الذي هو غاية الحل، ويدل بالمفهوم المخالف: على أن الأكل والشرب حرام بعد هذه الغاية، وهي طلوع الفجر⁵.

أما الدلالة على الترتيب فهي لا تقتضي في العطف ترتيباً عند الجمهور، ويجوز كون العطف بها مصاحباً نحو: قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا، أي: قدموا في وقت واحد وسابقاً نحو: قدموا حتى المشاة متقدمين أي: سبق المشاة غيرهم من الحجاج⁶.

جاء في شرح الرضي على الكافية: "واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد حتى العاطفة، آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون"⁷.

¹ البخاري: كشف الأسرار (299/2).

² أي في كلام العرب.

³ البخاري: كشف الأسرار (297/2). والذي بين الأقواس هو كلام فخر الإسلام البزدوي.

⁴ سورة البقرة: 187.

⁵ صالح: تفسير النصوص (615/1).

⁶ أبو حيان: ارتشاف الضرب (2002/4).

⁷ الرضي: شرح الرضي على الكافية (275/4).

أي: لا يشترط أن يكون المعطوف بحتى آخر أجزاء المعطوف عليه كالرأس في السمكة، وكذلك لا يشترط أن يكون آخرها دخولا في العمل، كمن قال: حفظت القرآن حتى النساء ، فإن النساء قد تكون أول محفوظه أو وسطه أو آخره.

وفي حاشية الخضري: "حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم..."¹

والقول بالترتيب ليس بصحيح، ومن ادعى أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه، بل يجوز أن يقال: حفظت حتى سورة البقرة، وإن كانت البقرة أول محفوظك أو متوسطه، وفي الحديث: "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"² ولا فرق في تعلق القضاء بالمقضييات من حيث الترتيب³.

جاء في فتح الباري: " ومعناه أن كل شيء لا يقع في الوجود إلا وقد سبق به علم الله ومشيتته، وإنما جعلهما في الحديث غاية لذلك للإشارة إلى أن أفعالنا وإن كانت معلومة لنا ومرادة منا فلا تقع مع ذلك منا إلا بمشيئة الله"⁴

المطلب الثاني: شروط العطف بحتى

الأول: أن يكون المعطوف بحتى بعض المعطوف عليه، فيكون واحدا من جمع، نحو: "مات الناس حتى خيارهم" أو جزءا من أجزائه، نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها" ولا يجوز "ضربت الرجلين حتى أفضلهما"، لأنه ليس جزءا من أجزاء المعطوف ولا واحدا من جمع⁵.

وقد يكون المعطوف شبيها بالبعض أو بعضاً بالتأويل.

¹ الخضري: حاشية الخضري (63/2).

² أخرجه مسلم في صحيحه بدون (بقضاء) ونصه: "كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعُجْزِ وَالْكَيسِ أَوْ الْكَيْسِ وَالْعُجْزِ" مسلم، الصحيح، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، (4/2045) ح(2655). "والكيس بفتح الكاف ضد العجز ومعناه الحدق في الأمور ويتناول أمور الدنيا والآخرة". ابن حجر: فتح الباري (478/11).

³ الزركشي: البحر المحيط (58/2).

⁴ ابن حجر: فتح الباري (478/11).

⁵ أبو حيان: ارتشاف الضرب (4/1998).

والمقصود بالشبيه بالبعض: أن يكون المعطوف ملازماً للكل دون أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية، كالجمال والعلم واللون، نحو: "قدم الصيادون حتى كلابهم" فالكلاب ملازمة للصيادين لكنها ليست جزءاً منهم.

أما المقصود بالبعض بالتأويل: فهو أن يقدر بعضه بالتأويل فلا يكون ملازماً له ملازمة دائمة، وإنما يرافقه في أحيان كثيرة¹، نحو قول الشاعر²:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزادَ حتى نعلَه ألقاها³

والمقصود: أنه ألقى عنه الحمل الثقيل، ونعله بعض ما يتقله، فيكون معطوفاً على الصحيفة⁴.

الثاني: أن يكون المعطوف بحتى غاية لما قبلها في زيادة، أو نقص. والزيادة تشمل القوة والتعظيم. والنقص يشمل الضعف والتحقير⁵. وقد اجتمعت الزيادة والنقص في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة⁶ فإنكم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغر⁷

وهذا يعني أن تكون الغاية محققة لفائدة جديدة، فلا يصح: قرأت الكتب حتى كتاباً⁸.

الثالث: أن يكون المعطوف بحتى اسماً، فلا يصح أن يكون فعلاً ولا حرفاً ولا جملة.

¹ حسن: النحو الوافي (416/3).

² وهو مروان بن سعيد النحوي. البغدادي: خزائن الأدب (318/1)، أبو حيان: ارتشاف الضرب (1999/4).

³ يصف الشاعر هنا رجلاً هارباً من ملكه الذي أمر بقتله. المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني (ص 547)

⁴ حسن: النحو الوافي (416/3).

⁵ المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني (ص 548-549)

⁶ الكماة: مفردتها: كمي، والكمي هو الشجاع. الرازي: مختار الصحاح (ص 273) مادة (ك م ي)

⁷ البيت بلا نسبة: أبو حيان: ارتشاف الضرب (1999/4).

⁸ حسن: النحو الوافي (416/3).

فلا تعتبر "حتى" عاطفة إذا دخلت على الفعل أو الجملة، نحو: صفحت عن المسيء حتى خجل. وبالنسبة للحرف: فهو لا يدخل على نظيره في اللفظ إلا في التوكيد اللفظي أو في الضرورة الشعرية.¹

فهي تعطف مفرداً على مفرد. وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه.²

المطلب الثالث: أحكام عامة متعلقة بحتى العاطفة

أولاً: حتى غير متمكنة في باب العطف - وقد سبق بأنها لا تكون عاطفة عند الكوفيين - فحتى قلما تكون عاطفة، لأن الغرض من العطف: إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأما إذا كان المعطوف جزءاً من المعطوف عليه فهو داخل في حكمه، لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك فإذا قلت: "ضربت القوم" شمل اللفظ زيدا وغيره ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية.³

ولم تقع حتى عاطفة في القرآن الكريم، وهو ما أشار إليه السيوطي في الإتيان.⁴

ثانياً: الفرق بين حتى العاطفة وباقي حروف العطف

يشترط في معطوف حتى أن يكون جزءاً من المعطوف عليه⁵، فلا يجوز: "ضربت الرجال حتى امرأة" ويجوز: "ضربت الرجال وامرأة"، وذلك لأن حتى للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ولا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره.

¹ حسن: النحو الوافي، (415/3).

² المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني (ص551).

³ ابن يعيش: شرح المفصل (97/8)، ابن هشام: مغني اللبيب (ص73).

⁴ السيوطي: الإتيان (185/1)، النوع الأربعون: في معرفة الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، حميدة: أساليب العطف في القرآن الكريم (ص187).

⁵ فهي لا تعطف الجمل، لأن كون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه لا يكون إلا في المفردات. ابن هشام: مغني اللبيب (ص172).

الفصل الثالث

الحروف التي يختلف فيها حكم المعطوف عن حكم المعطوف عليه

المبحث الأول: أو العاطفة

المبحث الثاني: بل ولكن

المبحث الأول

أو العاطفة

المطلب الأول: دلالة أو العاطفة عند النحاة والأصوليين

المطلب الثاني: مسائل تطبيقية

المبحث الأول

أو العاطفة

المطلب الأول: دلالة أو العاطفة عند النحاة والأصوليين

تدل أو العاطفة على أحد الشيئين أو الأشياء، وهو مذهب جمهور النحاة فهي تشرك في الإعراب لا في المعنى، فإذا قلت: "قام زيدٌ أو عمروٌ" فإن القيام واقع من أحدهما¹.

قال سيبويه في الكتاب: "ومن ذلك قولك: مررت برجلٍ أو امرأةٍ، فـ "أو" أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر"².

وفي أصول الشاشي: "أو" لتناول أحد المذكورين. ولهذا لو قال: هذا حر أو هذا، كان بمنزلة قوله: أحدهما حر"³.

وذهب ابن مالك إلى أنها تشرك في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء لأجله، ففي المثال السابق: "قام زيدٌ أو عمروٌ" فإن كل واحد منهما مشكوك في قيامه.

وكلا الرأيين صحيح بالاعتبارين⁴.

والدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء هو الأصل، ويتفرع عن هذه الدلالة معانٍ أخرى تدل عليها من خلال القرائن والسياق⁵.

¹ أبو حيان: ارتشاف الضرب (1989/4).

² سيبويه: الكتاب (438/1).

³ الشاشي: أصول الشاشي (ص 153).

⁴ المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني (ص 227-228).

⁵ ابن هشام: معني اللبيب (ص 95)، المبارك: القرائن عند الأصوليين (ص 514).

والمعاني التي تأتي لها "أو" العاطفة هي: الشك والإبهام والتخيير والإباحة والإضراب والتقسيم والجمع المطلق كالواو وبمعنى إلا في الاستثناء والتقريب والشرطية¹، وسيأتي تفصيل هذه المعاني تباعاً.

قال ابن مالك: خيرٌ أبح قسم - بأو- وأبهم واشكك وإضراب بها أيضاً نُمي²

1. الشك: يكون حرف "أو" للشك إذا كان المتكلم شاكاً في كلامه، ويكون في الخبر نحو: "قام زيد أو عمرو" ويكون أيضاً في الاستفهام. نحو: "أقام زيد أو عمرو؟" فالتكلم شاك لا يدري أيهما القائم³.

وظاهر الكلام يحمله السامع على جهل المتكلم⁴.

ومثاله من القرآن الكريم، قوله تعالى: (كَ كَ كَ كَ س س)⁵.

ولا يقال في هذا المثال بأن الشك لا يقع في كلام الله تعالى⁶، لأن الآية حديث عن كلام أهل الكهف، والشاك في الآية الكريمة هم أهل الكهف، وقد وقع منهم الشك حقيقة.

والشك إنما يتحقق عند التباس العلم بشيء وذلك إنما يكون في الإخبار، أما الإنشاء فلا يتصور فيه شك ولا التباس لأنه لإثبات حكم ابتداء.

وقيل: بأن "أو" لا تدل على الشك لأن القصد من الكلام هو إفهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده، فلا تكون موضوعة للشك بل هي موضوعة لأحد المذكورين، إلا أنها في الإخبار تقضي إلى الشك باعتبار محل الكلام⁷.

¹ ابن هشام: معني اللبيب (ص87-95)، السامرائي: معاني النحو (218/3-222).

² ابن عقيل: شرح ابن عقيل (331/3).

³ أبو حيان: ارتشاف الضرب (4/1989)، الحنفي: الوصول إلى قواعد الأصول (ص181).

⁴ الزركشي: البحر المحيط (25/2).

⁵ سورة المؤمنون: 113، سورة الكهف: 19.

⁶ قال بذلك الرضي في شرح الكافية (4/333).

⁷ البخاري: كشف الأسرار (266/2-267).

ورود "أو" في سياق النفي:

إذا وردت "أو" في النفي خبراً كان أو إنشأً، يعم النفي كل واحد من المعطوف أو المعطوف عليه، فتتناول كل واحد مما دخلت عليه على حياله، وذلك لأن "أو" لأحد الأمرين من غير تعيين، وانتفاء الواحد المبهم لا يتصور إلا بانتفاء المجموع.

جاء في أصول الشاشي: "هذه الكلمة في مقام النفي يوجب نفي كل واحد من المذكورين"¹.

ومن أمثله قوله تعالى: (□ □ □ □ □ □)²، إذ المعنى لا تطع أي واحد منهما، أو إطاعتها معاً، وهو نكرة في سياق النفي فيعم³.

جاء في تفسير القرطبي: "قيل: "أو" في قوله تعالى: " آثمًا أو كفورًا " أوكد من الواو، لأن الواو إذا قلت: لا تطع زيدا وعمرا فأطاع أحدهما كان غير عاص، لأنه أمره ألا يطيع الاثنين، فإذا قال: "لا تطع منهم آثمًا أو كفوراً" ف - "أو" قد دلت على أن كل واحد منهما أهل أن يعصى"⁴.

ومثال آخر: لو قال: "والله لا أكلم فلانا أو فلانا" فإنه يحنث إذا كلم أحدهما، بخلاف ما لو قال: "فلانا وفلانا" بالواو، فإنه لا يحنث ما لم يكلمهما، لأن الواو للعطف على سبيل الشركة والجمع دون الأفراد⁵.

¹ الشاشي: أصول الشاشي (ص155).

² سورة الإنسان: 24.

³ ابن هشام: مغني اللبيب (ص88). الجصاص: الفصول في الأصول (33/1)، الدركاني: التلخيص شرح التنقيح (ص134).

⁴ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (149/19).

⁵ النسفي: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار (321/1).

وقد ترد "أو" في النفي وتدل على التخيير كما في الاستثناء، نحو: "لا تدخل إلا هذه الدار أو هذه الدار"¹. وهذا يعرف بدلالة الحال، وكذلك لو قال: "لا أكلم أحداً إلا فلاناً أو فلاناً" له أن يكلمهما لأن الاستثناء من الحظر إباحة².

5. الإضراب: كـ "بل" نحو قوله تعالى: (وَ وُ وُ وُ وُ وُ)³.

فيكون المعنى: بل يزيدون⁴. "وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى، لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف، بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق، مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق، فأضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك"⁵.

ونحو قول الشاعر:

ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهمُ ... لم أحصِ عدَّتْهم إلا بعدادٍ

كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً ... لولا رجاؤك قد قتلْتُ أولادي⁶

أي: بل زادوا ثمانية.

6. التقسيم: نحو: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف" أي: مقسمة إلى الثلاثة تقسيم الكلي إلى جزئياته فتصدق على كل منها⁷. ونحو: الوقت ليل أو نهار. ونحو: المولود ذكر أو أنثى.

¹ الحنبلي: التمهيد في أصول الفقه (110/1).

² الدركاني: التلخيص شرح التنقيح (ص135).

³ سورة الصافات: 147. نقل الطبري عن ابن عباس، في تأويل قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) قال: بل يزيدون، كانوا مئة ألف وثلاثين ألفاً. الطبري: تفسير الطبري (115/21).

⁴ العبادي: الآيات البيّنات (222).

⁵ الرضي: شرح الرضي على الكافية (396/4). وانظر أيضاً العطار: حاشية العطار (438/1).

⁶ ابن عقيل: شرح ابن عقيل (233/3). والشاعر هو: جرير، ابن هشام: معني اللبيب (ص91).

⁷ ابن هشام: معني اللبيب (ص92)، العبادي: الآيات البيّنات (222/2).

من الأرض. وفصل بين هذه الأجزية بحرف العطف "أو"، وهو ما اختلف الفقهاء في دلالاته في هذه الآية.

فقد ذهب الإمام مالك - رحمه الله - بخلاف الجمهور إلى أن "أو" تبقى على حالها (الدلالة على التخيير)، فيكون الإمام بالخيار في العقوبات المذكورة في حق كل قاطع طريق، فكلمة "أو" للتخيير بحقيقتها فيجب العمل بها إلى أن يقوم دليل المجاز لأن قطع الطريق في ذاته جناية واحدة وهذه الأجزية ذكرت بمقابلتها فيصالح كل واحد جزءاً له فيثبت التخيير كما في كفارة اليمين¹.

وذهب الجمهور إلى أن "أو" تدل على الترتيب على حسب إجرامهم فتكون بمعنى بل ، أي: "بل يصلبوا إذا اتفقت المحاربة بقتل النفس وأخذ المال"، "بل تقطع أيديهم إذا أخذوا المال فقط ولم يقتلوا"، "بل ينفوا من الأرض إذا خوفوا الطريق"².

فجنايات قطاع الطريق أربعة أنواع: أخذ المال فقط، والقتل وحده، والقتل وأخذ المال جميعاً، والتخويف فقط من غير قتل وأخذ مال. فقابل بهذه الجنايات الأربع الأجزية الأربع، ولكن لم يذكر الجنايات في النص اعتماداً على فهم العقالين³.

وهناك أصل معلوم يؤيد القول الثاني وهو أن الجملة إذا قوبلت بالجملة ينقسم البعض على البعض، وأنواع الجناية متفاوتة في الغلظ والخفة وكذلك الأجزية ويستحيل أن يعاقب بأخف أنواع الأجزية عند غلظ الجناية وبأغلظها عند خفتها، وقد قال الله تعالى: (ه ه ه ع)⁴ .

وإذا قيل: لماذا لم يجب التخيير في عقوبة الحرابة كما في خصال الكفارة، والمقتضى فيهما واحد. فإنه يجاب على ذلك بأن "أو" دخلت بين أجزية متنوعة وهي في مقابلة الجناية فدل تنويعها على تنويعه إلى تخويف وأخذ مال وقتل وجمع، حتى قال أبو حنيفة فيمن أخذ مالا وقتل:

¹ النسفي: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار (316/1)، البخاري: كشف الأسرار (280/2).

² ابن الملك: شرح منار الأنوار في أصول الفقه (ص144).

³ النسفي: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار (ص316-317).

⁴ سورة الشورى: 40.

يخير الإمام بين قطعه ثم قتله أو صلبه، وبين قتله أو صلبه من دون قطع لتجاذب التعداد في الجناية، وأما الكفارة ففي مقابلة جنائية واحدة وهو إنشاء، فتخير على أن الواجب منها واحد يعينه الفعل¹.

المسألة الثانية: الخلاف بين أبي حنيفة -رحمه الله- وصاحبيه في مسألة المهر:

فلو قال شخص لامرأة: "تزوجتك على ألف درهم أو مئة دينار" فقد ذهب الصحابان إلى أن "أو" توجب التخيير وله أن يدفع أي المبلغين شاء، لأن التخيير إذا كان مفيدا كان له الخيار، أما إذا لم يكن كذلك، بأن يقول: "تزوجتك على ألف درهم أو ألفين" عندها يجب الأقل عينا لأنه لا فائدة في التخيير بين القليل والكثير في جنس واحد، فإنما يثبت الأقل لكونه متيقنا به.

وذهب أبو حنيفة -رحمه الله - إلى القول بأنه يصار إلى تحكيم مهر المثل، لان التخيير الذي هو حكم هذه الكلمة يمنع كون المسمى معلوما قطعا والموجب الأصلي في النكاح مهر المثل وإنما ينتفي ذلك الموجب عند تسمية معلومة قطعا فإذا انعدم ذلك بحرف "أو" وجب المصير إلى الموجب الأصلي².

المسألة الثالثة:

لو قال: "لا أكلم هذا أو هذا وهذا" كان بمنزلة قوله: "لا أكلم أحد هذين وهذا" فلا يحنث ما لم يكلم أحد الأولين والثالث، هذا على رأي زفر³ لأنه بمنزلة قوله: لا أكلم أحد هذين وهذا.

وعند الحنفية بخلاف زفر: لو كلم الأول يحنث، ولو كلم أحد الآخرين لا يحنث ما لم يكلمهما لأنه أشرك بينهما بحرف الواو، (لأنه صار بمنزلة قوله: لا أكلم هذا أو هذين)⁴.

¹ ابن الساعاتي: نهاية الوصول إلى علم الأصول (ص83).

² السرخسي: أصول السرخسي (1/215).

³ هو: زفر بن الهذيل بن قيس العنبري (110 - 158 هـ) من تميم، أبو الهذيل: فقيه كبير، من أصحاب الإمام أبي حنيفة. كان يقول: نحن لا نأخذ بالرأي ما دام أثر، وإذا جاء الاثر تركنا الرأي. أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها. الزركلي: الأعلام (3/45).

⁴ الشاشي: أصول الشاشي (ص154).

جاء في أصول السرخسي: "ولكننا نقول هناك: إن كلم الأول وحده يحنث وإن كلم أحد الآخرين لا يحنث ما لم يكلمهما لأنه أشرك بينهما بحرف الواو والخبر المذكور يصلح للمثني كما يصلح للواحد، فإنه يقول: لا أكلم هذا، لا أكلم هذين، فيصير كأنه قال: "لا أكلم هذا أو هذين"، بخلاف الطلاق فهناك الخبر المذكور غير صالح للمثني إذا جمعت بينهما لأنه يقال للمثني: طالقان مع أن هناك يمكن أن تجعل الثالثة كالمذكورة وحدها فإن الحكم فيها لا يختلف سواء ضمت إلى الأولى أو إلى الثانية، وهنا الحكم في الثالث يختلف بالانضمام إلى الأول أو الثاني فكان ضمه إلى ما يليه أولى"¹.

¹ السرخسي: أصول السرخسي (214/1).

المبحث الثاني

بل ولكن

المطلب الأول: دلالة بل عند النحاة والأصوليين

المطلب الثاني: دلالة لكن عند النحاة والأصوليين

المطلب الثالث: الفرق بين بل ولكن

المطلب الرابع: مسائل تطبيقية

المبحث الثاني

بل ولكن

المطلب الأول: دلالة بل عند النحاة والأصوليين

تدل "بل" على الإضراب، أي: تزيل الحكم عما قبلها كأنه مسكوت عنه وتجعله لما بعدها، نحو: "قام زيد بل عمرو" و "اضرب زيدا بل عمراً"¹.

وتكون بل عاطفة دالة على الإضراب إذا وقع بعدها مفرد، وكانت بعد إيجاب أو نفي أو نهى، ومثال الإيجاب: "اضرب زيدا بل عمراً"، ومثال النفي: "ما قام زيد بل عمرو"، ومثال النهي: "لا تضرب زيدا بل عمراً".

وفي النفي والنهي يكون الإضراب بتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعدها، ففي: "ما قام زيد بل عمرو" نفي القيام لزيد وأثبت لعمرو، وفي: "لا تضرب زيدا بل عمراً" نهى عن ضرب زيد وإثبات الأمر بضرب عمرو².

دخول بل على الجمل: إذا دخلت بل على الجمل كانت حرف ابتداء دل على الإضراب الإبطالي أو الإضراب الانتقالي³.

ويقصد بالإضراب الإبطالي أن تأتي بجملة بعد بل تبطل بها معنى الجملة السابقة، نحو قوله تعالى: (ذُتْ تَ تَتْ تَتْ) **تَتْ تَتْ** (ذُ تْ ف)⁴ أي: بل هم عباد مكرمون، فنفت الآية وأبطلت قول الكفار بأن الله تعالى اتخذ ولدا وأثبتت بأن الملائكة عباد مكرمون⁵.

¹ ابن عقيل: شرح ابن عقيل (236/3).

² المرادي: الجنى الداني (ص236-237).

³ السامرائي: معاني النحو (224/3)

⁴ سورة الأنبياء: 26

⁵ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (281/11).

أما الإضراب الانتقالي فهو أن تنتقل من غرض إلى آخر، مع عدم إرادة إبطال الكلام
الأول: نحو قوله تعالى: (يٰٓأَيُّهَا الْمَلَأَتْ أَعْيُنَنَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالْغُفْرِ أَغْرَبْتَنَا
بِأَنزَالِهِ) ¹.

فجملته: بل تؤثر الحياة الدنيا ليست إبطالا للكلام السابق بل هي انتقال من غرض
إلى غرض ².

المطلب الثاني: دلالة لكن عند النحاة والأصوليين

تدل "لكن" على الاستدراك، فيكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفا لما قبلها في الحكم
المعنوي، والمعطوف بها محكوم له بالثبوت. وهي تعطف بعد النفي والنهي. نحو: "ما قام زيد
لكن عمرو" و"لا تضرب زيدا لكن عمرا" ³.

جاء في كشف الأسرار: "وأما "لكن" فقد وضع للاستدراك بعد النفي، تقول: "ما جاءني
زيد لكن عمرو" فصار الثابت به إثبات ما بعده" ⁴.

ومثال ذلك قوله تعالى: (يٰٓأَيُّهَا الْمَلَأَتْ أَعْيُنَنَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالْغُفْرِ أَغْرَبْتَنَا
بِأَنزَالِهِ) ⁵.

فقد نفت الآية الكريمة أبوة النبي ρ لأحد من الرجال المعاصرين له حقيقة وأثبتت له
الرسالة.

جاء في تفسير القرطبي: "لما تزوج زينب قال الناس: تزوج امرأة ابنه، فنزلت الآية، أي
ليس هو بابنه حتى تحرم عليه حليلته، ولكنه أبو أمته في التبجيل والتعظيم، وأن نساءه عليهم

¹ سورة الأعلى: 14-16

² حسن: النحو الوافي (3/445-446).

³ المرادي: الجنى الداني (590)، السامرائي: معاني النحو (3/224)

⁴ البخاري: كشف الأسرار (2/260).

⁵ سورة الأحزاب: 40

حرام. فأذهب الله بهذه الآية ما وقع في نفوس المنافقين وغيرهم، وأعلم أن محمداً لم يكن أباً أحد من الرجال المعاصرين له في الحقيقة¹.

ولا تكون "لكن" عاطفة إلا باجتماع شروط ثلاثة: أن يكون المعطوف بها مفرداً لا جملة، وأن لا يكون مسبوقة بالواو مباشرة، فإذا سبق فليس بحرف عطف وإن دل على الاستدراك، وأن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، كما في الأمثلة السابقة².

المطلب الثالث: الفرق بين بل ولكن

الأول: "لكن" أخص من "بل" في الاستدراك لأنه يستدرك ببل بعد الإيجاب، نحو: "ضربت زيدا بل عمراً" وبعد النفي نحو: "ما جاءني زيد بل عمرو". ولا تستدرك ولكن إلا بعد النفي فلا يجوز أن تقول: "ضربت زيدا لكن عمراً" وإنما تقول: "ما ضربت زيدا لكن عمراً".

الثاني: إن موجب الاستدراك ولكن: إثبات ما بعده، فأما نفي الأول فليس من أحكامها، بل يثبت ذلك بدليله وهو النفي الموجود فيه صريحاً، بخلاف "بل" فإن موجبها وضماً أي: في وضع أهل اللغة نفي الأول وإثبات الثاني. ومثال ذلك: "ما جاءني زيد لكن عمرو" انتفى مجيء زيد بصريح هذا الكلام لا ولكن، فإنه لو سكت عن قوله: "لكن عمرو" كان الانتفاء ثابتاً أيضاً، أما في: "جاءني زيد بل عمرو" انتفى مجيء زيد ببل لا بصريح الكلام، فإنه لو سكت عن قوله: "بل عمرو" لا يثبت الانتفاء بل يثبت ضده وهو الثبوت³.

المطلب الرابع: مسائل تطبيقية

المسألة الأولى:

لو قال لامرأته المدخول بها: "أنت طالق واحدة بل ثنتين" تطلق ثلاثاً لأنه لا يملك إبطال الأول، وهو الطلقة الواحدة فيقعان أي: الثنتان أيضاً، بخلاف قوله: علي ألف درهم بل ألفان،

¹ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (196/14).

² حسن: النحو الوافي (3/441-442).

³ البخاري: كشف الأسرار (2/260-261).

فإنه يلزمه ألفان استحساناً¹، وهذا عند الحنفية بخلاف زفر، فقد ذهب زفر إلى أنه يلزمه ثلاثة آلاف قياساً على الطلاق².

ووجه الاستحسان: أن الطلاق إنشاء لا يحتمل التدارك. والإقرار إخبار يحتمله قيد المرأة المدخول بها، لأنه لو قال لغير المدخول بها: أنت طالق واحدة بل ثنتين، تقع واحدة لعدم المحلية بعد وقوع الواحدة.

أما إذا علق، وقال: "إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة بل ثنتين، تقع الثلاث عند الدخول³.

المسألة الثانية

إذا قال: "فلان علي ألف قرض"، فقال فلان: "لا ولكنه غصب"، لزمه المال. لأن الكلام متسق أي: منتظم، فظهر أن النفي كان في السبب، دون نفس المال.

ومثال آخر: لو أن أمة زوجت نفسها بغير إذن مولاهما بمائة درهم، فقال المولى: لا أجزى العقد بمائة درهم، ولكن أجزيه بمائة وخمسين، بطل العقد، لأن الكلام غير متسق فإن نفي الإجازة وإثباتها بعينها لا يتحقق فكان قوله: "لكن أجزيه" إثباته بعد رد العقد، وكذلك لو قال: "لا أجزيه ولكن أجزيه إن زدتي خمسين على المائة"، يكون فسحاً للنكاح لعدم احتمال البيان لأن من شرطه الاتساق ولا اتساق⁴.

¹ - الاستحسان عند الأصوليين هو: العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه. وقيل هو عبارة عن تخصيص قياس بدليل هو أقوى منه. الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام (4/ 163-164).

² - الحنفي: الوصول إلى قواعد الأصول (ص180).

³ - ابن الساعاتي: نهاية الوصول إلى علم الأصول (ص82)، الحنفي: الوصول إلى علم الأصول (ص180).

⁴ - الشاشي: أصول الشاشي (ص151-152).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، فإنني قد وصلت إلى مجموعة من النتائج أضعها في الخاتمة، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات إلى أصحاب الاختصاص علّها تقدم شيئاً للعلم وأهله.

أولاً: نتائج البحث

- الحروف تنقسم قسمين: حروف المعاني وحروف المباني، فحروف المباني هي التي يتشكل منها بناء الكلمة، كالكاف في كلمة الكتاب، أما حروف المعاني فهي ما دلت على معنى في غيرها لا في ذاتها كحروف العطف والجر وغيرها.
- أدى اختلاف النحاة والأصوليين في دلالة حروف العطف إلى اختلافهم في بعض المسائل الفقهية، كالترتيب في الوضوء، وبعض مسائل الطلاق والعنق والوقف.
- الراجح في دلالة الواو هو مطلق الجمع، وفي الفاء: الترتيب والتعقيب، وفي ثم: الترتيب مع التراخي، وفي حتى: الغاية، وفي أو: الدلالة على أحد الشئيين، وفي بل: الإضراب، وفي لكن: الاستدراك.
- السياق والقرينة لهما علاقة مباشرة في تحديد معنى النصوص، وبالذات في دلالة ثم على التراخي، ودلالة أو على التخيير أو الإباحة أو الشك أو الإبهام.

التوصيات

- اللغة العربية لها أهمية كبيرة في فهم كثير من النصوص، لذا كانت لها علاقة مباشرة بعلم أصول الفقه، وبناءً على ذلك أوصي بما يلي:
- الاهتمام بمادة اللغة العربية (نحوًا وصرفًا وبلاغةً) من قبل طلاب العلم الشرعي في الجامعات، وحمل هذا الأمر محمل الجد وعدم التقصير فيه، لأنه لا يتصور أن يكون أصحاب الشريعة مفتين ومفسرين ودعاة وخطباء ببضاعة مزجاة من اللغة العربية.

- التركيز على الصحيح من الأحاديث النبوية الشريفة، بل الاختصار عليها في ترجيح الأقوال الفقهية، وهذا يعني الاهتمام أيضا بعلم الحديث الشريف ما أمكن، لأن الفقه إنما يستنبط من آيات الله تعالى وما صح من حديث النبي محمد ﷺ.

مسرد الآيات الكريمة

الصفحة	رقم الآية	السورة	جزء الآية
43	37	البقرة	ي ي ي ي ي ي
24	58	البقرة	أ ب ب ب ب ب ب
72	74	البقرة	م ن ن ن ن ن ن
73، 28	196	البقرة	ب ب ب ب ب ب
30	43	آل عمران	ك ك ك ك ك ك
40	153	النساء	ع ع ع ع ع ع ع
67	2	النساء	ج ج ج ج ج ج ج
73	86	النساء	ي ي ي ي ي ي ي
74	11	النساء	ي ي ي ي ي ي ي
32	6	المائدة	أ ب ب ب ب ب ب
13	97	المائدة	ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ
56	89	المائدة	ي ي ي ي ي ي ي
45	4	الأعراف	ق ق ق ق ق ق ق
24	161	الأعراف	ي ي ي ي ي ي ي
52	6	التوبة	ب ب ب ب ب ب ب
42	109	التوبة	ز ز ز ز ز ز ز
40	45	هود	ي ي ي ي ي ي ي
46	98	النحل	م ن ن ن ن ن ن
72	77	النحل	ك ك ك ك ك ك ك
71	19	الكهف	م ن ن ن ن ن ن
17	22	الكهف	ج ج ج ج ج ج ج
46	61	طه	و و و و و و و
53	82	طه	ك ك ك ك ك ك ك
الصفحة	رقم الآية	السورة	جزء الآية
17	5	الحج	ه ه ه ه ه ه ه
8	11	الحج	ك ك ك ك ك ك ك

30، 27	77	الحج	ك ك ك ك ك ك
24	37	المؤمنون	و و و و و و و
13	35	النور	و و و و و و و
43	15	القصص	ق ق ق ق ق ق ج ج ج
18	15	العنكبوت	أ ب ب ب
72	24	سبا	ق ق ق ق ق ق ق ق ق
17	2	يس	ق ق
76	147	الصفات	و و و و و و و و و
53	6	الزمر	أ ب ب ب ب ب ب ب
52	11-9	فصلت	{ ث ث ث ث ث ه ه ه
53	30	فصلت	أ ب ب ب ب ب ب ب
18	3	الثورى	ب ب ب ب ب ب ب ب
39	24	الذاريات	و و و و و و و و و
43	51	الواقعة	أ ب ب ب ب ب ب ب
18	26	الحديد	ق ق ق ج ج ج
75	24	الإنسان	□ □ □ □ □ □
52	30	النازعات	ك ك ك ك ك ك ك ك ك

مسرد الأحاديث الشريفة

الصفحة	طرف الحديث الشريف
25	أبدأ بما بدأ الله به
25	ابدأوا بما بدأ الله به
40	أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ
57	إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ
57	إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَكْفَرٌ عَنْ يَمِينِكَ
29	أَسْلَمَ ثُمَّ قَاتَلَ
28	بئس الخطيب أنت
35	تيمم فبدأ بذراعيه قبل وجهه
30	ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان
30	صلوا كما رأيتموني أصلي
64	كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس
34	ما أبالي إذا أتممت وضوئي
57	من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها
35	من نسي مسح الرأس فذكر وهو يصلي
25	نبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفاء

مسرد الأعلام

الصفحة	الاسم
22	أبو بكر الأنباري
20	ثعلب
48	أبو حنيفة
50	الربيعي
79	زفر
9	سيويه
20	السيرافي
22	الشافعي
45	الفراء
20	قطرب
20	ابن كيسان
9	ابن مالك
20	مالك بن أنس
20	محمد بن الحسن الشيباني
20	أبو يوسف

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم وعلومه

القرآن الكريم.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني(ت502هـ): المفردات في غريب

القرآن. راجعه: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية - القاهرة

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد البغدادي(ت1270هـ): روح المعاني. دار الفكر -

بيروت 1403هـ - 1983م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي(538هـ): الكشف عن حقائق

التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار المعرفة، بيروت - لبنان.

السيوطي، جلال الدين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ): الإتيان في علوم القرآن.

مكتبة مصطفى الباجي - مصر ط4 1398 هـ - 1978م.

الشوكاني: محمد بن علي (1255هـ): فتح القدير. دار الفكر - بيروت.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (ت310هـ): جامع البيان في

تأويل القرآن تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1 1420 هـ - 2000 م.

الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد،(ت207هـ): معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي،

محمد علي النجار، ط2 1980.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (ت671هـ): الجامع لأحكام القرآن، دار

الشعب - القاهرة.

قطب، سيد: في ظلال القرآن، دار الشروق، ط4 1398هـ - 1978.

ثانياً: الحديث الشريف وعلومه

ابن الأثير، أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري (ت606هـ): **جامع الأصول من أحاديث الرسول**، دار إحياء التراث- بيروت، ط2 1400هـ - 1980م.

الألباني، محمد ناصر الدين: **صحيح سنن النسائي**. المكتب الإسلامي- بيروت. ط1 1408هـ - 1988م.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت256هـ): **صحيح البخاري**، دار ابن كثير-بيروت، ط3 1407هـ - 1987م.

الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة السلمي (ت279هـ): **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث-بيروت.

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي (ت852هـ): **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محب الدين الخطيب. دار المعرفة - بيروت.

ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ): **العلل ومعرفة الرجال**. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. المكتب الإسلامي-بيروت، الرياض. ط1 1408هـ - 1988م.

الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر البغدادي، (ت385هـ): **سنن الدارقطني**. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. دار المعرفة-بيروت. 1386هـ - 1966م.

الدارمي، أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن (ت255هـ): **سنن الدارمي**. تحقيق: فواز أحمد خالد السبع. دار الكتاب العربي-بيروت. ط1 1407هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت275هـ): **سنن أبي داود**، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

الزيلعي، أبو محمد، عبد الله بن يوسف الحنفي (ت762هـ): **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**. تحقيق: محمد يوسف البتوري. دار الحديث- بيروت 1357هـ.

الشوكاني، محمد بن علي (ت1255هـ): **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار**، دار الخير- بيروت ط3 1418هـ 1998م.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان ابن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي(ت235هـ): **مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار**، ضبطه وعلق عليه: سعيد اللحام، دار الفكر- بيروت.

الطبراني، أبو القاسم، سلمان بن أحمد (ت360هـ): **المعجم الأوسط**. تحقيق: طارق عوض الله، عبد المحسن الحسيني. دار الحرمين - القاهرة. 1415هـ.

الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري(ت204هـ): **مسند الطيالسي**، دار المعرفة-بيروت.

ابن ماجه، أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني (ت275هـ): **سنن ابن ماجه**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر-بيروت.

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري(ت261هـ): **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.

النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن(303هـ): **سنن النسائي**، مكتب المطبوعات- حلب ط2 1406هـ 1986م.

الهيثمي: علي بن أبي بكر(ت807هـ): **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، دار الريان للتراث - القاهرة 1407هـ.

النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف (ت676هـ): **شرح النووي على صحيح مسلم**. دار إحياء التراث-بيروت. ط2 1392هـ.

ثالثاً: المعاجم واللغة

الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمّان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1 1418هـ - 1998م.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف (ت816هـ): التعريفات، مكتبة لبنان-بيروت، 1978م. ص 341.

حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف - مصر، ط5

حميدة: مصطفى: أساليب العطف في القرآن الكريم، مكتبة لبنان - بيروت ط1 1999م.
الخضري، الشيخ محمد الدميّطي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. عيسى الحلبي - القاهرة.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، المكتبة العصرية-بيروت، ط3 1418 هـ، 1998م، مادة (عطف)

الرضي، رضي الدين الاسترابادي (ت688هـ): شرح الرضي على الكافية. 1398هـ - 1978م.

الزبيدي، أبو الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى، (ت205هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر - بيروت، 1414هـ، 1994م، مادة (حرف).

الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ): كتاب حروف المعاني. تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط1 1404هـ - 1984م.

السامرائي، فاضل صالح: معاني النحو، دار الفكر - الأردن ط3 1429-2008.

سلمان، علي جاسم: **موسوعة معاني الحروف العربية**. دار أسامة للنشر والتوزيع. ط1. 2003م.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م،

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): **همع الموامع شرح جمع الجوامع**، عني بتصحيحه محمد بدر الدين، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت769هـ): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار التراث-القاهرة، ط20 1400هـ - 1980م.

عمارة، محمد الشحات المتولي. **حروف المعاني في تراث ابن مالك**. رسالة ماجستير بإشراف: د. المتولي رمضان و محمود الدريني - جامعة الأزهر. 1426هـ - 2005م.

الغلاييني، الشيخ مصطفى: **جامع الدروس العربية**، تحقيق أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1 1428هـ - 2007م،

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق، القاهرة- 1399هـ.

المرادي، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم المصري: **الجنى الداني في حروف المعاني**، دار الآفاق الجديدة - بيروت، 1983م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت711هـ): **لسان العرب**. دار صادر - بيروت.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري(761هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك**. دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط6 1980م.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (761هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت ط5 1979.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(643هـ): **شرح المفصل**، عالم الكتب - بيروت.

رابعاً: الفقه وأصوله

الأرموي، سراج الدين محمود بن أبي بكر (ت682هـ): **التحصيل من المحصول**. تحقيق: د. عبد الحميد علي أبو زنيد. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط1 1408هـ 1988م.

الأرموي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد، الهندي الشافعي (ت715هـ): **الفائق في أصول الفقه**. تحقيق: محمود نصار. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1 1426هـ 2005م.

إسماعيل، شعبان محمد: **تهذيب شرح الإسنوي على منهاج الوصول إلى علم الأصول**. مكتبة جمهورية مصر.

الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الشافعي، (ت772هـ): **نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول**. عالم الكتب.

الإسنوي: **التمهيد**. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط1 1400هـ

الإسنوي: **الكوكب الدرّي**. تحقيق: د. محمد حسن عواد. دار عمار - الأردن. ط1 1405هـ.

الأصفهاني، أبو عبد الله، محمد بن محمود بن عباد العجلي (ت653هـ): **الكاشف عن المحصول في علم الأصول**. تحقيق وتعليق ودراسة: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1 1419هـ 1998م.

الأصفهاني، شمس الدين محمود عبد الرحمن (ت749هـ): شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول، مكتبة الرشد- الرياض ط1 1420هـ 1999م.

الأمدي، علي بن محمد (ت631هـ): الإحكام في أصول الأحكام: علق عليه: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1424هـ 2003م

ابن أمير الحاج، الحلبي (ت879هـ): التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، ضبطه وصححه: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ 1999م.

أمير بادشاه، محمد أمين الحسيني الحنفي : تيسير التحرير. مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر. 1350هـ .

البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد (ت730هـ): كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ضبط وتعليق وتخريج: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثالثة، 1417هـ 1997م،

البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي: قواعد الفقه. دار الصدف- كراتشي. ط1 1407هـ 1986م.

البرصري، محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين (ت436هـ): المعتمد في أصول الفقه، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ 1983م

البناني: حاشية العلامة البناني. مطبعة مصطفى البابي - مصر. ط2 1356هـ 1937م.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت792هـ): شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ 1996م.

التمرتاشي الحنفي، محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الخطيب (ت1007هـ). الوصول إلى قواعد الأصول. دراسة وتحقيق: د.محمد شريف سليمان. دار الكتب العلمية - بيروت. ط 1420هـ - 2000م.

الجصاص، أبو بكر، أحمد بن علي الرازي (ت370هـ): أصول الجصاص (الفصول في الأصول). تحقيق: د. محمد محمد تامر. دار الكتب العلمية - بيروت. ط 1420هـ - 2000م.

الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله (ت478هـ): البرهان في أصول الفقه. تعليق وتخريج: صلاح عويضة. دار الكتب العلمية - بيروت. ط 1.

ابن حزم، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري، (ت456هـ): الإحكام في أصول الأحكام، حققه وراجعته لجنة من العلماء، دار الحديث - الأزهر، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م.

الخطاب، أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحمن المغربي، (ت954هـ): مواهب الجليل، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، 1398هـ

الحنبلي، شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن أحمد عبد الغني الحراني الدمشقي، (ت745هـ): المسوِّدة في أصول الفقه. تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العلمي - بيروت.

الحنبلي، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني (ت510هـ): التمهيد في أصول الفقه. دراسة وتحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة. دار المدني - جدة ط 1406هـ - 1985م.

الدركاني، نجم الدين محمد: التلخيص شرح التنقيح. دار الكتب العلمية - بيروت. ط 1421هـ - 2001م.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين (ت606هـ): **المحصول في علم أصول الفقه**، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة 1418هـ - 1997م.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، (ت606هـ): **المعالم في أصول الفقه**. تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض. مؤسسة المختار - القاهرة. ط2 1425هـ - 2004م.

الزحيلي، وهبة: **أصول الفقه الإسلامي**. دار الفكر - دمشق. ط2 1418هـ - 1998م.

الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت794هـ): **البحر المحيط في أصول الفقه**، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م

الزنجاني، أبو المناقب، محمود بن أحمد (ت656هـ): **تخريج الفروع على الأصول**. تحقيق: محمد أديب صالح. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط2 1398هـ.

ابن الساعاتي، أحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياع الحنفي (ت694هـ): **نهاية الوصول إلى علم الأصول**. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1 1425هـ - 2004م.

السبكي، علي بن عبد الكافي (ت756هـ)، وولده تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ): **الإبهاج في شرح المنهاج**، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م.

السرخسي، أبو بكر، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت490هـ): **أصول السرخسي**. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1 1414هـ - 1993م.

السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت489هـ): **قواطع الأدلة في الأصول**. تحقيق: محمد حسن. دار الكتب العلمية - بيروت. 1418هـ - 1997م.

- الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو علي، نظام الدين (ت344هـ): **أصول الشاشي**، تحقيق: محمد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1255هـ): **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**. دار السلام - القاهرة. ط2 1427هـ - 2006م.
- الشيرازي، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت476هـ): **المهذب**، دار الفكر- بيروت.
- الشيرازي: **التبصرة في أصول الفقه**. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية- بيروت. ط1 1424هـ - 2003.
- الشيرازي: **اللمع في أصول الفقه**. دار الكتب العلمية- بيروت. ط1 1405هـ - 1985م.
- صالح، محمد أديب: **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي**. المكتب الإسلامي- بيروت، دمشق، عمّان. ط4 1413هـ - 1993م.
- العبادي، أحمد بن قاسم، الشافعي (ت994): **الآيات البيّنات**. ضبط وتخريج: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1 1417هـ - 1996م.
- عبد العزيز، أمير: **أصول الفقه الإسلامي**. دار السلام- مصر. ط1 1418هـ - 1997م.
- عبد العزيز، أمير: **فقه الكتاب والسنة**. دار السلام- مصر. ط1 1419هـ - 1999م.
- ابن العربي، القاضي أبو بكر المعافري المالكي (ت543هـ): **المحصول**. تحقيق: حسين علي، سعيد فودة. دار البيارق- عمّان. ط1 1420هـ - 1990م.
- العطار، حسن: **حاشية العطار على جمع الجوامع**. دار الكتب العلمية - بيروت. ط1 1420هـ - 1999م.

الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد (ت505هـ): المنخول. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. دار الفكر - دمشق. ط2 1400هـ.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، أبو محمد (ت620هـ): المغني، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس المصري(684هـ): نفائس الأصول في شرح المحصول، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الثالثة 1420هـ - 1999م.

القرضاوي: يوسف، فقه الطهارة، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثالثة، 1427هـ - 2006م، قريسة، هشام: الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي. دار ابن حزم - بيروت. ط1 1426هـ - 2005م.

الكاساني، علاء الدين(ت587هـ): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1982م

ابن اللحام، أبو الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي(ت803هـ): القواعد والفوائد الأصولية، حققه: عبد الكريم الفضيلى، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.

ابن اللحام، أبو الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي(ت803هـ): المختصر في أصول الفقه. جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة.

المبارك، محمد بن عبد العزيز: القرائن عند الأصوليين. منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بيروت. ط1 1426هـ - 2005م.

ابن مفلح، شمس الدين محمد المقدسي الحنبلي (ت763هـ): أصول الفقه، حققه وعلق عليه: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م

ابن ملك، المولى عبد اللطيف: شرح منار الأنوار في أصول الفقه. دار الكتب العلمية- بيروت. ط 1 1424هـ - 2004م.

ابن نجيم، زين الدين الحنفي (ت970هـ): البحر الرائق، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، (ت710هـ): كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. دار الكتب العلمية- بيروت.

النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف (ت676هـ): المجموع شرح المهذب، دار الفكر - بيروت.

خامسا: كتب التراجم

ابن حجر، أبو الفضل، أحمد بن علي العسقلاني الشافعي (ت852هـ): تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. دار الرشيد- سوريا. ط 1 1406هـ - 1986م.

ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل- بيروت. ط 1 1412هـ - 1992م.

الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت748هـ): تذكرة الحفاظ. دار إحياء التراث العربي.

الزركلي، خير الدين: الأعلام. دار العلم للملايين - بيروت. ط 5 1980م.

ابن عبد البر، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت463هـ): الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق وترتيب: د. خليل مأمون شيحا. دار المعرفة- بيروت. ط 1 1427هـ - 2006م.

كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

**An-Najah National University
Faculty Of Graduate Studies**

**Significance of conjunctions and the impact
thereby on differences Muslim Scholars (Foqaha)**

**By
Mohammed Sami Saleh AL-Taweel**

**Supervisor
Dr. Hassan Khader
prof.Ahmad Hamed**

**Submitted in Partial fulfillment of the requirements for the degree
of master of Islamic Law (shari'a) in Fiqh & Tashree, Faculty of
Graduate studies, at An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2009

**Significance of conjunctions and the impact thereby on differences
Muslim Scholars (Faqaha)**

**By
Mohammed Sami Saleh AL-Taweel
Supervisor
Dr. Hassan Khader
prof.Ahmad Hamed**

Abstract

Thank God alone and Prayers and Peace to Prophet Mohammad.

This research discusses the subject of conjunctions syntactically and structurally. I discussed in this research some of conjunctions like "and, but, even, then, until, or".

This study was focused on the significance of these conjunctions in Muslim scholar opinions and to show the significance of these conjunctions.

After that I showed some of the practical issues that show the impact of the significance of these conjunctions and in scholars opinions. For example, the conjunction "and" where many Muslim scholars were different in its significance on their opinions, arrangements, simultaneously, gathering. I found that the strongest opinion is

"arrangement" some of the issues that caused by this difference is in the arrangement of purity organs .